العلاقات الاقتصادية بين فرنسا والخليج العربي

د. محمد عيسى عمر الفرا ★

الخلفية التاريخية لعلاقات فرنسا بالخليج

تعتبر فرنسا من أقدم الدول الاوروبية الكبرى التي لها صلة بالخليج العربي ، ففي القرن السابع عشر كانت القوى الغربية المتنافسة على الخليج ومياهه هي كل من هولندا التي كان لها السبق في بسط سيطرتها التجارية على المنطقة ، ثم بريطانيا ممثلة في شركة الهند الشرقية البريطانية ، والتي تأسست عام ١٦٠٠ ، واخيرا فرنسا ممثلة في شركة الهند الشرقية الفرنسية المؤسسة في عام ١٦٦٤ ببندر عباس . (١)

وفي عام ١٦٢٨ كان للفرنسيين تجارة محدودة في المنسوجات في مدينة البصرة ، (٢) ثم اخذت تتزايد مما استوجب معه — الى جانب اعتبارات سياسية — تعيين مقيم او قنصل فرنسي في البصرة في عام ١٧٦٥ . (٣)

وكانت فرنسا آنذاك من الدول الكبرى التي لها وزن كبير في منطقة الخليج ، ففي عام ١٦٩٨ اشتركت في التوقيع مع الدول الاوروبية الكبرى المعنية بالشرق على اتفاقية اسمية تعهد فيها الفرنسيون بحماية منطقة الخليج من القراصنة . (٤)

وفي القرن الثامن عشر أدخل نابليون بونابرت منطقة الخليج ضمن مخططاته، بعد ان ادرك القيمة الاستراتيجية التي يتمتع بها ، والمزايا الكبيرة التي يقدمها للمستعمرات البريطانية في الشرق وبخاصة الهند التي كان يطلق عليها انذاك « **درة التاج البريطاني** » . ولذلك فكر نابليون بأن يهدد المصالح البريطانية في الشرق عن طريق قطع مواصلاتها عبر الخليج . وقد ادركت بريطانيا هذا الامر فسارعت الى ملاقاة نابليون في شرق البحر المتوسط ، وكان لها دور كبير في هزيمته الفاصلة عند اسوار عكا ، والتي من بعدها أخذ المد الفرنسي في الانحسار والعودة من حيث أتى .

وفي أواخر القرن التاسع عشر ، وأوائل القرن العشرين كان لفرنسا دور بارز في التنافس على الخليج . وقد ركزت انتباهها تجاه سلطنة مسقط لما لها فيها من نفوذ كبير قبل ذلك ، وبخاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . وقد

★ انظر : م.د.خ.ج.ع. العدد ٢ ، ١٩٧٥ ، ص ٤٣ .

اخذ نفوذ فرنسا يتعاظم حتى عام ١٨١٠ حينما فقدت مستعمرة موريس ، ومن بعدها تحول الضغط الفرنسي عن مسقط الى الشرق الافريقي .

ويبدو أن امتداد سلطنة مسقط على مياه الخليج أغرى فرنسا بعقد معاهدة بينها وبين السيد سعيد بن سلطان حاكم مسقط وزنجبار في عام ١٨٨٤ . (٥) وعندما عملت بريطانيا على تقسيم سلطنة مسقط ارادت أن تضمن موافقة فرنسا على هذا التقسيم ، وذلك بموجب التصريح المشترك الصادر في باريس في مارس ١٨٦٢ . ويقال بأن فرنسا وجدت في هذا التصريح فرصة لازعاج بريطانيا على اساس ان مركزها اصبح متساويا — ولو من الناحية النظرية — مع مركز بريطانيا في كل من مسقط وزنجبار . (٦)

هذا وقد عملت فرنسا — بكل ما اوتيت من قوة — على معارضة السياسة البريطانية التي كانت تهدف الى السيطرة على مسقط . وقد كانت تلجأ دوما الى اثارة العقبات في وجهها مستندة في ذلك الى ما لها من امتيازات سابقة .

ولما تزايد النفوذ البريطاني في الخليج عقب وفاة السيد تركي بن سعيد في عام ١٨٨٨ ظهر النشاط الفرنسي في الخليج بشكل مكثف . وفي عام ١٨٩١ دخلت كل من فرنسا وروسيا في اتفاقية سرية هدفها معارضة النفوذ البريطاني في فارس والخليج . وفي عام ١٨٩٣ استطاعت فرنسا ، بمعاونة روسيا ، انشاء قنصلية لها في مسقط ، وقد عينت لذلك موظفا فرنسيا في عام ١٨٩٤ بدرجة نائب قنصل رفعته في عام ١٨٩٨ الى رتبة قنصل . (٧) وبما انه لم يكن لفرنسا آنذاك تجارة هامة في الخليج العربي او حتى في البلاد المجاورة له ، فقد قيل بأن انشاء قنصلية لها في مسقط كان في الواقع هدفا سياسيا اكثر من كونه غرضا اقتصاديا صرفا .

وقد بلغ النشاط الفرنسي في الخليج آنذاك الذروة وذلك حينما حصلت فرنسا على تنازل من سلطان مسقط في عام ١٨٩٩ تنال بموجبه مستودعا للوقود بطريق الايجار في ميناء بندر الجصة . (٨) ولكن بريطانيا ، التي اقلقها هذا التحرك الفرنسي ، عملت بكل ما لديها من وسائل الترغيب والوعيد والتهديد على الغاء هذا التنازل ، واعتبرت ذلك تهديدا واضحا من قبل فرنسا على الحقوق البريطانية في الخليج ، وكتعويض لفرنسا عن ذلك أعطتها بريطانيا محطة لتزويد الوقود في ميناء المكلا وذلك في ١٨ اغسطس ١٩٠٠ .

ولعل من مظاهر النشاط الفرنسي في الخليج أن بعض سفن مسقط وعمان كانت ترفع الاعلام الفرنسية ، وذلك حتى لا تخضع لنفوذ السلطان ، وحتى لا تخضع لتفتيش السفن البريطانية التي كانت تدعي محاربة الرقيق وتهريب السلاح . وقد اثار هذا العمل مشكلة سياسية بين كل من فرنسا وبريطانيا كادت

ان تصل لدرجة المجابهة الحربية ، ولكن الامر سوي في النهاية سلميا في عام ١٩١٧ . واختفى معه آخر مظهر من مظاهر النفوذ الفرنسي في مسقط .

وحينما ظهرت بوادر النفط في منطقة الخليج كان لفرنسا دور محدود في هذا المجال بالقياس الى دور بريطانيا . وعلى اية حال حينما تأسست في لندن شركة تطوير بترول الساحل المتهادن المحدودة P.D.T.C. في ١٩٣٦/٩/٢٠ حصلت على امتياز للبحث والتنقيب عن بترول ابو ظبي في ١٩٣٩/١/١١ ، وشملت منطقة امتيازها جميع الاراضي والجزر والمياه الواقعة تحت سيادة ابو ظبي وقد اسهمت فيها فرنسا .وفيما يلي نسبة مساهمة الاطراف المعنية في هذه الشركة . (٩)

٢٣٫٧٥ سهما لشركة النفط البريطانية والتي كانت تسمى شركة النفط الانجلو ـ ايرانية .

٢٣٫٧٥ سهما لشركة النفط الفرنسية .

٢٣٫٧٥ سهما لشركة شل .

٢٣٫٧٥ سهما لشركة ستاندرد اويل اوف نيوجرسي وشركة موبيل اويل الامريكيتين .

٥٫٠٠ سهما لمؤسسة المساهمة والاستكشاف (ويطلق عليها مؤسسة جلبنكيان) .

وفي ٢٤ يوليو ١٩٦٢ تم تبديل اسم الشركة واصبح اسمها شركة نفط ابو ظبي المحدودة A. D. P. C.

والى جانب مساهمة فرنسا في شركة نفط ابو ظبي المحدودة فان لها مصالح في شركة مناطق ابو ظبي البحرية (ادما) والتي يشمل امتيازها آنذاك استثمار جميع المناطق البحرية ولمدة ٦٥ عاما وكذلك الاراضي المغمورة بالمياه والواقعة تحت سيادة ابو ظبي ، عدا المياه الاقليمية والجزر المشمولة بامتياز شركة نفط ابو ظبي المحدودة اي بمساحة قدرها نحو ١٢٠٠٠ ميل مربع . (١٠) وتساهم شركة النفط الفرنسية فيها بنسبة الثلث بينما تساهم شركة النفط البريطانية بنسبة الثلثين . وتساهم شركة البترول الفرنسية ايضا بنسبة ١٦٢/٣ ٪ من شركة مناطق دبي البحرية المحدودة بينما تساهم شركة كونتيننتال بنسبة ٣٥ ٪ ، وشركة النفط البريطانية بنسبة ٣٣١/٣ ٪ وشركة ضيا D. E. A. بنسبة ١٠ ٪ ،وشركة « صن » Sun بنسبة ١١ ٪ (١١)

وفيما يختص بمسقط وعمان تساهم شركة البترول الفرنسية بنسبة ١٠ ٪ من اسهم شركة تطوير بترول عمان .

اما في العراق فتساهم شركة البترول الفرنسية بنسبة ٢٣٫٧٥٪ من اسهم كل من شركة نفط الموصل ، وشركة نفط البصرة ، وشركة نفط العراق قبل تأميمها .

وفي عام ١٩٦٧ استطاعت الشركات الفرنسية الحكومية (الف ــ ايراب) ان تحصل على امتياز للبحث والتنقيب في العراق في المنطقة المغمورة المواجهة للسواحل العراقية على الخليج العربي وتبلغ مساحتها حوالي ثلاثة آلاف كيلو متر مربع . اما بقية الاراضي فانها تقع في الجزء الجنوبي من الجمهورية العراقية خارج المناطق التي كانت تقوم بتطويرها وانتاجها شركة بترول البصرة . وتبلغ مساحة الاراضي التي شملها عقد الفرنسيين عشرة آلاف وثمانمائة كيلو متر مربع . (١٢)

وفي قطر تساهم فرنسا بنسبة ٢٣٫٧٥٪ من أسهم شركة نفط قطر .

اما في المملكة العربية السعودية فقد منحت الحكومة في ابريل ١٩٦٥ شركة « اوكسيراب » Auxerap الفرنسية رخصة منفردة لاستكشاف الزيت والتنقيب عنه في مساحة تبلغ نحو ٢٦ الف كيلو متر موزعة على ثلاث مناطق على ساحل البحر الاحمر . وفي ٨ مايو ١٩٦٨ وقعت اجازة تحويل الثلث من حق الانتفاع الاقتصادي المقررة لشركة « اوكسيراب » الى شركة « تينكو » الامريكية . (١٣)

التطلع الحالي لفرنسا في الخليج

كان التطلع الفرنسي في القرون الماضية ــ كما عرضنا ذلك بايجاز شديد ــ يهدف في المقام الاول الى اغراض سياسية ، من شأنها ان ترفع فرنسا الى مقام بريطانيا من حيث مكانة كل منهما في الخليج ومياهه واراضيه . وقد كانت بريطانيا تدرك ذلك ،وكثيرا ماقامت بينهما الخلافات والمنازعات ،والتي كان بعضها يرقى الى مستوى المواجهة والمجابهة واستعراض العضلات.لم تكن لفرنسا آنذاك علاقات تجارية تذكر مع اقطار الخليج ، ولم يكن هذا الخليج يمثل بالنسبة لفرنسا الشريان التجاري الرئيسي لها ، كما كان بالنسبة لبريطانيا التي يهمها السيطرة على مياه الخليج واراضيه لانه احد المعابر الهامة التي تربطها بالهند ومستعمراتها الشرقية.

وفي الثلث الاول من القرن الحالي اتخذ الاهتمام الفرنسي بالخليج شكلا آخر على ضوء المكتشفات البترولية فيه آنذاك ، فعملت كل ما في وسعها ليكون لها مصالح نفطية في المنطقة ، ولكن لم تكن لتستطيع كسر الطوق الذي وضعته بريطانيا على اقطار منطقة الخليج في ذلك الوقت . فقد كانت الامارات والمشيخات

ترتبط بمعاهدات صداقة او حماية مع بريطانيا ، وبموجبها كان لا يحق لاية امارة او مشيخة ان تتنازل او تؤجر اراضيها او حتى جزءا منها لدولة اخرى غير بريطانيا من غير موافقتها ورضاها . كما وان الشركات الاجنبية التي كان يهمها الحصول على امتيازات نفطية في منطقة الخليج كانت تصطدم بما يسمى باتفاقية الخط الاحمر . وقد كانت هذه الاتفاقية حجر عثرة في وجه الشركات الامريكية التي ارادت الحصول على امتيازات نفطية في الخليج . ومن المعلوم أن هـذه الاتفاقية وقعت في ٣١ يوليو ١٩٢٨ بين الاطراف الممثلة في شركة نفط العراق (التركية سابقا) على نفس الاسس التي قامت عليها شركة البترول التركيـة في سنة ١٩١٢ ، والتي تنص على عدم انفراد اي طرف من هذه الاطراف (يعني الشركات البريطانية والفرنسية والامريكية) بالسعي من اجل الحصول على امتياز بترولي في الاراضي والممتلكات التي كانت خاضعة للامبراطورية العثمانية. وقد حددت هذه المناطق بالخط الاحمر مما اطلق عليها باتفاقية الخط الاحمر . وظلت اتفاقية الخط الاحمر عقبة كأداء في وجه الشركات الامريكية التي كانت تسعى للحصول على امتيازات نفطية في منطقة الخليج العربي لمدة طويلة من الزمن . (١٤)

وعلى الرغم من المجهودات التي بذلتها فرنسا للدخول الى نفط الخليج الا انها لم تستطع ان تساهم بأكثر من ٥ر٦٪ من مجموع نفطه المستخرج عام ١٩٥٨ فيحين كانت مساهمة بريطانيافيعام ١٩٥٠ نحو ٥٦٪ والولايات المتحدة الامريكية ٣٣٪ . ولكن بعد ذلك اخذت الولايات المتحدة تزيد من استثماراتها النفطية في المنطقة حتى وصلت مساهمتها الاوج في عام ١٩٥٨ فبلغت ٥٦٪ وتراجعت بريطانيا الى ٣٣٪ . (١٥) وفي الستينات دخلت اليابان المسرح واخذت تعمل للحصول على امتيازات نفطية في المنطقة مما غير الصورة كثيرا عن ذي قبل .

اما فرنسا فقد انشغلت في هذه الفترة بالبحث والتنقيب عن نفط الشمال الافريقي والذي وجدت فيه بعض السلوى والعزاء من المضايقات التي واجهتها في الخليج . وكان معظم الشمال الافريقي آنذاك خاضعا للاستعمار الفرنسي ،

ولذلك كانت سياسة فرنسا النفطية تقوم على اعتبار نفط المغرب العربي وبخاصة الجزائري — نفطا فرنسيا خالصا يعامل معاملة السلع المنتجة في فرنسا ، فيعفى من كثير من الضرائب ويمنح امتيازات خاصة ، في حين كانت تفرض ضرائب عالية على كل نفط مستورد من اي مكان وبخاصة نفط الخليج العربي .

ولكن بعد ان نالت اقطار المغرب العربي استقلالها ، وبعد أن أممت الجزائر نفطها في عام ١٩٧١ وعوضت الشركات الفرنسية العاملة في اراضيها فقدت فرنسا نحو ٢٠ مليون طن من النفط الخام كان يردها من شركاتها العاملة

في الصحراء الجزائرية . (١٦) وهذا جعل فرنسا تتخلى عن سياستها النفطية السابقة والتي كانت بموجبها تعامل النفط الجزائري على اعتبار انه نفط فرنسي .

وكان من آثار تخلي فرنسا عن تفضيلها للنفط الجزائري أن تحولت أنظارها الى نفط الخليج العربي ، فبينما كانت هذه المنطقة تمد فرنسا بنحو ثلثحاجتها من النفط اصبحت تزودها في عام ١٩٧١ بنحو ٦٠٪ ، وكانت هذه الزيادة الهائلة على حساب نفط الشمال الافريقي كما سنرى فيما بعد .

ومن النتائج الهامة الاخرى التي تمخض عنها استقلال اقطار المغرب العربي — وبخاصة الجزائر — أنه لم يعد هناك مجال للتعارض بين سياسة فرنسا والاقطار العربية فيما يختص بمنطقة الشرق الاوسط ، وزيادة على ذلك حدث تقارب بين وجهات النظر ، وخطت فرنسا خطوات ايجابية على طريق الانفتاح نحو العرب حينما وقف الرئيس الراحل الجنرال ديجول معارضا العدوان الاسرائيلي على الدول العربية في عام ١٩٦٧ ، ومطالبا بضرورة الانسحاب الفوري من كافة الاراضي التي احتلت في سنة ١٩٦٧ . وظلت فرنسا من بعد ديجول تنهج هذا النهج الموضوعي ازاء القضايا العربية على ضوء تفهمها لجوهر القضية العربية . كما وان فرنسا اخذت تعمل على تحرير نفسها من التبعية والدوران في فلك الدولتين الكبيرتين وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، وصارت تلزم نفسها باتباع سياسة وطنية صرفة ، بل وفوق هذا وذاك بذلت جهودا صادقة من أجل تحرير اوروبا من النفوذ الاجنبي الذي يتسرب اليها عن طريق المنظمات والاحلاف الدفاعية كمنظمة حلف الاطلنطي (الناتو) او منظمة السوق الاوروبية المشتركة .

وازاء هذه المواقف الفرنسية المؤيدة للحق العربي قابل العرب ذلك بالعرفان، وبدات فرنسا تجني ثمار تقاربها معهم ، فقد رحبت العراق بمجموعة الشركات النفطية التي تملكها الحكومة الفرنسية وهي مجموعة الف / ايراب فمنحتها امتيازا للبحث والتنقيب عن البترول في عام ١٩٦٧ على نحو ما اشرنا سابقا . كما ان الحكومة العراقية استثنت فرنسا مما يترتب على تأميمها لشركة نفط العراق ، والتي تساهم فيها فرنسا بنحو ٢٣٫٧٥٪ واعطت لها الحق بالتزود بنفس النسبة التي كانت تتزود بها قبل التأميم اي نحو ١٦ مليون طن في عام ١٩٧١ . (١٧)

وفي عام ١٩٧٤ اعلن ان فرنسا مستعدة لتزويد المملكة العربية السعودية بالمعدات والبضائع والخدمات والخبرة الفنية التي تلزم في التنمية الصناعية السعودية ، وفي مقابل ذلك تتعهد الحكومة السعودية بتزويد فرنسا بنحو ٨٠٠ مليون طن من النفط الخام لمدة عشرين عاما ، اي بمعدل ٤٠ مليون طن سنويا .

(١٨) ولكنها استبدلت في عام ١٩٧٥ باتفاقية اخرى ، وصرف النظر عن هذه الكمية الكبيرة من النفط ، واستبدلت بكمية مقدارها ١٥٠ مليون طن لمدة العشر سنوات القادمة . (١٩)

هذا وقد وقعت شركة النفط الفرنسية C. F. P. ومجموعة الف / ايراب مع مؤسسة بترومين السعودية عقدا بتزويد فرنسا بمليوني برميل من النفط لمدة ثلاث سنوات ابتداء من عام ١٩٧٤ وحتى عام ١٩٧٦ بسعر اسمي يساوي ٩٣٪ من السعر المعلن . (٢٠)

وفي يناير من عام ١٩٧٤ زار وزير الخارجية الفرنسية المسيو ميشيل جوبير كلا من المملكة العربية السعودية والكويت وابو ظبي . وزار العراق في فبراير . وقد فسر هذا التحرك الفرنسي على انه جزء من سياسة تهدف الى جني ثمرات الصداقة مع العرب ، والتي سارت عليها فرنسا منذ سنة ١٩٦٢ بعد استقلال الجزائر مباشرة .

وبالمقابل قام كثير من المسئولين العرب في كل من العراق والكويت والسعودية ودولة الامارات وقطر والبحرين بزيارات لفرنسا لتوثيق عرى التقارب معها . والزيارة التي قام بها سمو امير دولة الكويت الشيخ صباح السالم الصباح في يونيو ١٩٧٥ لفرنسا نتج عنها تدعيم التعاون الاقتصادي بين البلدين ، مثل التعاقد مع فرنسا على تزويد الكويت بوحدات للتقطير مجموع انتاجها ٢٥ مليون جالون يوميا وذلك من المجموع الكلي الحالي والبالغ ٦٢ مليون جالون . (٢١) كما يوصي الاتفاق على زيادة استثمار الكويت في الصناعة الفرنسية ، بالاضافة الى استيراد الكويت معدات تكنولوجية تلزم في صناعة النفط الى جانب معدات دفاعية .

وفي المال والاقتصاد اتفقت بعض البنوك الكويتية على الاشتراك مع احد البنوك الفرنسية على انشاء بنك مشارك يعمل في مجال الاستثمار والمال والاقتصاد ، وهذا ولا شك سيزيد كثيرا في دعم الترابط بين البلدين .

وفي ٢١ يوليو ١٩٧٥ قام سمو الامير فهد بن عبد العزيز ولي عهد المملكة العربية السعودية والنائب الاول لرئيس مجلس الوزراء بزيارة هامة الى فرنسا استغرقت اربعة ايام بهدف تعميق التعاون بين البلدين في جميع المجالات وبخاصة الاقتصادية والعسكرية . وتعتبر فرنسا من اقوى المتنافسين في تنفيذ مشروع الاسلحة العربية المقترح ، والذي تقدر تكلفته بنحو ١٠٤٠ مليون دولار وتشترك في هذا المشروع الهام كل من المملكة العربية السعودية ومصر ودولة الامارات العربية المتحدة وقطر .

وقد استطاعت فرنسا مؤخرا ان تنافس كلا من الولايات المتحدةوبريطانيا بنجاح في بيع السلاح للسعودية بعد ان كان محتكرا من قبل تلك الدولتين . فقد صرح الامير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع السعودي في عام ١٩٧٤ بأنه تم الاتفاق على صفقة اسلحة بين السعودية وفرنسا تقدر بنحو ٨٠٠ مليون دولار . وتشمل هذه الصفقة طائرات ميراج ودبابات من طراز AMX-30 وشبكات دفاع جوي ماركة « كروتال » وصواريخ مضادة للدبابات . وقد وافقت السعودية على منح فرنسا قرضا قدره ١٠٠٠ مليون دولار عقب زيارة الامير فهد . (٢٢)

كما وقد اعلن وزير الصناعة والبحث الفرنسي المسيو « ميشيل اورنين » بعد زيارته للسعودية في اواخر شهر اغسطس عام ١٩٧٤ بأن السعودية اختارت نظام التلفزيون الفرنسي الملون « سيكام » .

وتعتبر فرنسا في الوقت الحاضر اكبر مورد للمعدات الصناعية للوطن العربي ، فقد زادت الصادرات الفرنسية للمنطقة العربية اربعة اضعاف في الفترة الواقعة بين عام ١٩٦٧ — ١٩٧٤ .وقد بدات مسيرة الاقتصاد الفرنسيتتركز نحو اقطار الوطن العربي وبخاصة العراق والمملكة العربية السعودية وامارات الخليج الاخرى والتي كانت من قبل منطقة نفوذ بريطانية .

ومن مظاهر الانفتاح الاقتصادي بين فرنسا واقطار الخليج العربي ما احرزته الشركات الفرنسية من نجاح في المنطقة . ففي عام ١٩٧٤ قدمت مجموعة من الشركات الفرنسية اقتراحا لبناء سلسلة الصناعات الكيماوية البترولية في ابو ظبي ، وتبلغ كلفتها حوالي ٤٠٠ مليون دولار . وتتكون السلسلة المقترحة من ثلاث وحدات هي : مصنع للامونيا بطاقة سنوية تبلغ حوالي مليون طن ، ومصنع للكلور بطاقة سنوية تبلغ حوالي ١٢٥ الف طن ، ومصنع للاثيلين بطاقة تبلغ حوالي ٣٠٠ الف طن ، وتقترح هذه الشركات المساهمة في المشروع مع حكومة ابو ظبي ، وبموجب ذلك تعهدت الشركات الفرنسية بتقديم الخبرات الادارية والفنية والتسويقية للمشروع . (٢٣)

وفي الشارقة وقعت كل من الشركة الفرنسية (فيف ككيل ربابوك) وشركة (سيكس كونستركت) اتفاقا مبدئيا لانشاء مصنع اسمنت في امارة الشارقة سنة ١٩٧٤ بطاقة تبلغ حوالي ٧٠٠ الف طن في اليوم ، وتقوم باعمال الاستشارات مؤسسة « باسيفيك كونسلتانت » . والجدير بالذكر ان هذا المصنع سوف يكون الرابع من نوعه في دولة الامارات العربية المتحدة حيث ان هناك مصنعا للاسمنت في مدينة العين بأبو ظبي ، ومصنعا اخر في راس الخيمة . وقد قامت بتنفيذها شركة « ايشيكا واجيما هاريما » للصناعات اليابانية الثقيلة،

كما ان شركة « كوستين » البريطانية قد حصلت على عقد لبناء مصنع للاسمنت في دبي . (٢٤)

وفي عام ١٩٧٤ وقعت دولة قطر عقدا بتروكيماويا مع شركتين فرنسيتيين هما شركة « جازسيون » وشركة « س.د.ف شيمي » ويهدف هذا الاتفاق الى استثمار الغازات العديدة الناتجة عن مصنع اسالة الغاز في منطقة « امسيعيد » الصناعية والاستفادة فيها لاستخراج نحو ٣٠٠ الف طن من الاثيليين ونحو ٦٠ الف طن من الكبريت ، هذا وسيكون بالامكان تصدير نحو ١٠٠ الف طن اثيلين ، والباقي يستفاد منه محليا وذلك بتحويله الى « بوليثلين » . وقد قدرت تكاليف هذا المشروع بنحو ٨٠٠ مليون ريال قطري . ومن الجائز ان تصل الى بليون ريال . وينتظر ان يبدا الانتاج هذا المصنع في مطلع عام ١٩٧٩ . (٢٥)

وتعتبر العراق وايران اكبر سوقين للسلع والبضائع الفرنسية في الخليج فبموجب الاتفاقية الحالية بين كل من فرنسا والعراق يحتمل ان تصبح العراق اكبر مصدر نفطي لفرنسا بحيث يصل الاستيراد الفرنسي من هذا الخام نحو ٥٠ مليون طن في العام منها ٣٥ مليون طن للشركة الفرنسية C. F. P. ونحو ١٥ مليون طن لمجموعة شركات الف / ايراب . (٢٦)

هذا وفي نفس الوقت فان فرنسا تتحرك اليوم لتغطية حاجات العراق في كل مظهر من مظاهر تنميتها الاقتصادية الحالية كتجميع الباصات التي تشترك فيها مع الحكومة شركة « سافيم » Saviem ومصنع « موجورت » المجرى Mogurt ، ثم انشاء معمل للاسمنت من قبل شركة « فيف سيل بابكوك » .

وكذلك المساعدة في مشاريع التنمية الزراعية في العراق ، وبناء مصهر للالومنيوم والحديد الاسفنجي Sponge Iro ، هذا الى جانب ادخال نظام التلفزيون الفرنسي الملون « سيكام » ، وانشاء مستشفيات ، والمساعدة في مجالات كشف النفط واستخراجه وتسويقه . وتعتبر فرنسا اليوم من الدول الموردة للسلاح الى الجمهورية العراقية . (٢٧)

فرنسا ونفط الخليج العربي

ذكرنا باختصار فيما سبق عن محاولات فرنسا في الحصول على مصالح نفطية لها في منطقة الخليج العربي ، ورأينا ان نصيبها في المنطقة قليل بالقياس الى نصيب كل من بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية ، وان فرنسا وجدت التعويض الكافي لها في منطقة المغرب العربي الذي كان تحت نفوذها . ولكن بعد استقلال اقطار المغرب العربي وتأميم الجزائر للمصالح النفطية في اراضيها اتجهت فرنسا

الى جنوب منطقة الخليج نظرا لانها من الدول الصناعية الكبرى التي تشكو عجزا واضحا في الطاقة ومصادرها ، اذ تستورد نحو ٧٠٪ من طاقتها التي تحتاج اليها من الخارج ، ويشكل النفط والغاز الطبيعي نحو ٧٨٪ من مجموع الاستهلاك الفرنسي من مصادر الطاقة المختلفة ، ويسهم النفط وحده بحوالي ٧١٪ يستورد كله تقريبا من الخارج . (٢٨)

ونظرا لاهمية النفط في الاقتصاد الفرنسي ، ولانه يعتبر السلعة الرئيسة التي تستوردها فرنسا من اقطار منطقة الخليج العربي اذ يشكل نحو ٩٩ر٥٪ من جملة قيمة السلع المستوردة من هذه المنطقة ، فقد وجدنا من الانسب بحث العلاقات الفرنسية الخليجية النفطية في موضوع مستقل .

جدول رقم (١) واردات فرنسا من النفط الخام ١٩٦٦ ــ ١٩٧٤

بمـــلايين الاطنان المترية (٢٩) و (٣٠)

المصـــدر	١٩٦٦	١٩٦٨	١٩٧٠	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
المملكة العربية السعودية	٣ر١	٤ر٠	٩ر٤	٢٤ر٧	٣١ر١	٤٢ر١
العـــراق	١٠ر٤	١٥ر٢	١٢ر٥	١٤ر٤	١٨ر٧	١٦ر٧
الكـــويت	٨ر٤	٧ر٢	١١ر٠	١٧ر٢	١٥ر٨	١٢ر٤
عمان وابو ظبي وقطر	٤ر٤	٧ر٩	٧ر٥	١٣ر٦	١٩ر٣	٢٠ر٦
مجموع اقطار الخليج	٢٦ر٣	٣٤ر٤	٤٠ر٥	٦٩ر٩	٨٤ر٩	٩١ر٨
ايـــران	٤ر٢	٣ر٠	٣ر٧	١ر٧	١٠ر٨	٨ر٦
ليبيـــا	٧ر٢	١٠ر٨	١٧ر٦	٩ر٨	٦ر٦	٣ر٧
الجـــزائر	١٨ر٥	٢٤ر٤	٢٦ر٩	١١ر٠	١١ر٤	٨ر٩
نيجـــيريا	١ر٧	١ر٠	٣ر٥	١٣ر٣	١٢ر٧	١٠ر٤
جـــابون	٧ر٠	٥ر٠	١ر٤	١ر٦	١ر٤	٢ر٢
الاتحاد السوفيتي	١ر٧	١ر٦	١ر٤	١ر٨	٣ر٤	٢ر٠
فنـــزويـــلا	٢ر٤	٢ر٣	٢ر٤	١ر٨	١ر٨	١ر٤
بلـــدان اخرى	—	١ر٠	١ر٠	٢ر٠	٣ر٤	٣ر٠
المجمـــوع	٦٢ر٧	٧٧ر١	١٠٠ر١	١١٨ر٣	١٣٦ر٤	١٣٠ر٢

من الجدول رقم (١) يتبين مدى اعتماد فرنسا على نفط الخليج العربي ، ففي عام ١٩٦٦ استوردت فرنسا من المنطقة نحو ٢٦ر٣ مليون طن متري من الخام اي ما يوازي ٤٢٪ من جملة احتياجاتها النفطية آنذاك والتي بلغت ٦٢ر٧ مليون طن . وكان نحو ٥٦٪ من مستورداتها من نفط الخليج يصل اليها من حصتها في الشركات العاملة في كل من العراق وعمان وابو ظبي وقطر . أما الكويت فساهمت بنحو ٣٢٪ من النفط المستورد من الخليج . وكان نصيب السعودية متواضعا آنذاك اذ لم تزد حصتها عن ١٢٪ فقط .

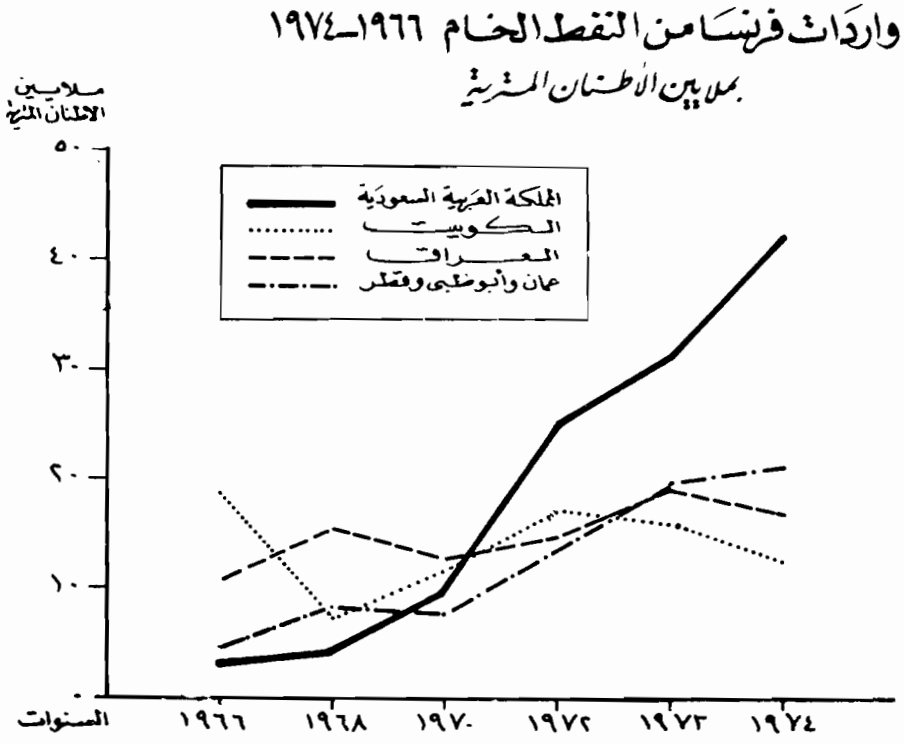
واردات فرنسا من النفط الخام ١٩٦٦-١٩٧٤
بملايين الأطنان المترية
ملايين الأطنان المترية
٥٠
٤٠
٣٠
٢٠
١٠
-
المملكة العربية السعودية
الكويت
العراق
عمان وأبوظبي وقطر
السنوات
١٩٦٦
١٩٦٨
١٩٧٠
١٩٧٢
١٩٧٣
١٩٧٤

الشكل رقم (١)

وفي عام ١٩٧٢ زاد استيراد فرنسا لنفط الخليج بشكل ملفت للنظر ، وصلت مساهمته ٥٩٪ من جملة مستوردات فرنسا النفطية من مختلف انحاء العالم في ذلك العام . ويلاحظ ان نفط السعودية حظي بأكبر قدر من الزيادة ، اذ استوردت فرنسا من نفط السعودية في عام ١٩٧٢ ثمانية اضعاف ما استوردته في عام ١٩٦٦ .

وقد زادت الواردات النفطية الفرنسية من العراق زيادة ملموسة منذ عام ١٩٦٧ . اما الواردات من قطر وابو ظبي وعمان مجتمعة فقد زادت هي الاخرى بمقدار ضعفين ونصف الضعف وذلك بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٣ .

وفي عام ١٩٧٤ اصبح النفط الخام المستورد من المملكة العربية السعودية يسهم بنحو ٣٦٪ من جملة المستوردات النفطية الفرنسية من الخليج ، وبنحو ١٣٪ من مجموع مستوردات فرنسا من مختلف انحاء العالم وبذلك اصبحت السعودية اكبر بلد مصدر للنفط الى فرنسا ، ولا يسبقها في هذا المضمار اي قطر في العـــالم .

ومن تحليل الجدول (١) نرى ان نسبة زيادة الاعتماد على نفط الخليج تزداد عاما بعد عام ذلك لان معدل زيادة مستوردات فرنسا النفطية من مختلف المصادر في الفترة ما بين ١٩٦٦ و ١٩٧٢ كانت نحو ٤٠٪ سنويا ، في حين ان الزيادة من مختلف الجهات زادت فقط بمقدار ٣ر١٨٪ . وزيادة على ذلك فعلى الرغم من انخفاض مستوردات فرنسا من النفط الخام من جميع الجهات في عام ١٩٧٤ عن العام الذي قبله بنحو ٤ر١٠٪ نتيجة سياسة التقشفية اتبعتها فرنسا كغيرها من الدول المستهلكة للطاقة بعد ارتفاع اسعار النفط الشديد منذ مطلع يناير ١٩٧٤ ، الا ان استيرادها من منطقة الخليج العربي تزايد بنسبة ٨ر١٠٪ . وبذلك اصبح خام الخليج العربي يسهم بنحو ٥ر٧٠٪ من جملـــة مستوردات فرنســـا النفطية من الخارج ، مما يبين بلا شك شدة اعتماد فرنسا على نفط هذه المنطقة الخليجية .

ان زيادة اعتماد فرنسا على نفط الخليج يعكس لنا حقيقة هامة ، وهي انخفاض مستورداتها من الشمال الافريقي ، وبمعنى آخر فان زيادة مستوردات فرنسا من الخليج كان على حساب الشمال الافريقي وبخاصة الجزائر ثم ليبيا . وقد اسهمت هاتان الدولتان في عام ١٩٦٨ بنحو ٤٦٪ من جملة مستوردات فرنسا النفطية في ذلك العام . وفي عام ١٩٧٠ بلغت مساهمة كل من نفط الجزائر وليبيا الاوج اذ ساهمت الجزائر وحدها بنحو ٢٧٪ من جملة مستوردات فرنسا النفطية في ذلك العام وبهذا كانت اكبر بلد في العالم مورد للنفط لفرنسا . اما ليبيا فقد ساهمت بنحو ٦ر١٧٪ فكانت ثاني دولة مصدرة للنفط لفرنسا .

ولكن على اثر تأميم الجزائر لنفطها وتعويضها للشركات الفرنسية العاملة في اراضيها ، قل اعتماد فرنسا على نفط الجزائر ، وتدنت نسبة مساهمته الى درجة كبيرة حتى وصلت الى ٧٪ فقط من جملة مستوردات فرنسا النفطية في عام ١٩٧٤ .

هذا وقد اخذت مستوردات فرنسا النفطية من ليبيا في الانخفاض ايضا الى ان وصلت نحو ٣ر٧ مليون طن في عام ١٩٧٤ اي ما يوازي ٣٪ فقط من جملة المستوردات النفطية الفرنسية في ذلك العام . ويرجع السبب في هذا الى ان ليبيا اتبعت سياسة تخفيض الانتاج منذ عام ١٩٧٠ حيث انخفض الانتاج بنسبة ١٧٪ ثم بنسبة ١٩٪ في عام ١٩٧٢ وبنسبة ٣٪ في عام ١٩٧٣ وبنسبة ٢٧٪ في عام ١٩٧٤ .

جدول رقم (٢) النفط الخام الذي تسيطر عليه الشركات الفرنسية في عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٣ بملايين الاطنان المترية (٣١)

القطر او المنطقة	١٩٧٢	١٩٧٣
العراق	٢٠ر٤	٢١ر٨
أبو ظبي	١٤ر٧	١٨ر٦
قطر	٣ر٠	٣ر٢
عمان	١ر٣	١ر٤
دبي	٢ر٠	٢ر٧
مجموع منطقة الخليج العربي	٤١ر٤	٤٧ر٧
الجزائر	١١ر٤	١٢
ليبيا	٣ر٠	٣ر٠
تونس	٣ر٠	٣ر٠
نيجيريا	١ر٩	٢ر٠
الجابون	٤ر٩	٦ر٠
الكونغو	٣ر٠	١ر٥
ايران	١٢ر٧	١٤ر٠
بحر الشمال	٢ر٠	٢ر٠
اسبانيا	—	١ر٠
كندا	١ر٧	١ر٩
المجموع الكلي للعالم	٧٥ر١	٨٦ر٠

من الجدول رقم (٢) يمكن ادراك الحقائق التالية : ــ

١ ــ زيادة كمية النفط الخام الذي تسيطر عليه الشركات الفرنسية من ١ر٧٥ مليون طن متري في عام ١٩٧٢ الى نحو ٨٦ مليون طن متري في عام ١٩٧٣ اي بزيادة قدرها ٥ر١٤٪ في مدى عام واحد فقط ، وهذا يتمشى مع اهداف فرنسا وسياستها النفطية الرامية الى جعل الشركات الفرنسية تسيطر على انتاج نفط مساو لاستهلاك البلاد . (٣٢) ولذلك تسعى فرنسا عن طريق شركاتها الى ابرام عقود نفطية طويلة الاجل مع الاقطار المنتجة للنفط . ويبدو ان فرنسا قطعت شوطا بعيدا في هذا المجال .

٢ ــ كان النفط الذي تسيطر عليه الشركات الفرنسية في عام ١٩٧٠ يبلغ نحو ٨٥ مليون طن متري ، انخفض بعد ذلك مباشرة في العام الذي تلاه الى ان وصل الى ادنى مستوياته في عام ١٩٧١ وهو ١ر٧٥ مليون طن . (٣٣) وفي عام ١٩٧٣ ارتفع فجأة كما يبين الجدول رقم (٢) فوصل الى ٨٦ مليون طن ، وتفسير ذلك هو ان ارتفاع الرقم في عام ١٩٧٠ سببه تملك الشركات الفرنسية لنفط الجزائر ولكنه انخفض بعد التأميم مباشرة الى ١ر٧٥ في عام ١٩٧١ ففقدت بذلك قدرا لا يستهان به من النفط الذي تسيطر عليه الشركات الفرنسية، اي بنسبة قدرها ١٢٪ . وكتعويض عن هذه الخسارة اتجهت فرنسا الى نفط الخليج والذي زادت نسبة سيطرة الشركات الفرنسية عليه كنتيجة من نتائج ثمرات التقارب الفرنسي واقطار الخليج العربي .

٣ ــ وبصرف النظر عن الكونغو برازفيل والغابون ، نجد ان معظم الزيادة الملموسة في نصيب الشركات الفرنسية في عام ١٩٧٣ جاءت من العراق وايران وابو ظبي ودبي على حساب الحصة الفرنسية في الانتاج الجزائري . فبعد ان كانت الشركات الفرنسية تسيطر على ٣٣ مليون طن من النفط الخام في الجزائر في عام ١٩٧٠ (وهذا يوازي نحو ٤٠٪ من مجموع واردات فرنسا من النفط الخام من مختلف اقطار العالم في ذلك العام) انخفض الرقم في عام ١٩٧٢ الى ٤ر١١ مليون طن فقط (٣٤) اي بنسبة قدرها ٦٧٪ معنى ذلك ان انخفضت حصة فرنسا في عام ١٩٧٢ الى ثلث حصتها في عام ١٩٧٠ ، وهذا يساوي نحو ٦ر٩٪ من مجموع واردات فرنسا من النفط الخام في عام ١٩٧٢ . وتراجعت الجزائر بذلك وتخلت عن مركز الصدارة بالنسبة لتزويد فرنسا بالنفط ، فبعد ان كانت الاولى في عام ١٩٧٠ اصبحت السادسة في عام ١٩٧٤ والرابعة من حيث مقدار ما تمتلكه الشركات الفرنسية من نفط خام .

وبناء على ارقام عام ١٩٧٤ نجد أن فرنسا تستورد نحو ٤ر٣٥٪ من جملة مستوردات اوروبا الغربية من النفط الخام من مختلف المصادر . ويقدر بأن ٢ر٤٢٪ من النفط الذي يصدره الشرق الاوسط الى اوروبا الغربية يجد طريقه

الى فرنسا وحدها ، وهذا مقياس آخر نحكم به على مدى اعتماد هذا البلد الاوروبي نفط الشرق الاوسط .

ويبدو ان فرنسا خططت من أجل الاعتماد على نفط الخليج على المدى البعيد ، وهذا ندركه من النمو المطرد لحجم ونوعية اسطول ناقلاتها . ففي بحر اربع سنوات تزايد هذا الاسطول بشكل ملحوظ ، كما تغيرت احجام ناقلاته . ففي عام ١٩٧٠ كان اسطول ناقلات النفط الفرنسي يتألف من ٨٥ ناقلة ذات حمولة ساكنة مقدارها ٦.٤٠٠ طن للناقلة الواحدة . وفي اول يناير ١٩٧٤ زاد عدد الاسطول الى ٨٧ ناقلة يقدر متوسط الحمولة الساكنة للواحدة ١١٦٥٠٠ طن اي ان الزيادة كانت بنسبة ٣ر٩٢٪ . كما اضيف للاسطول في عام ١٩٧٤ ناقلات جديدة تقدر حمولتها الساكنة بنحو ٥ر١ مليون طن ، في حين اضيف نحو ٧ر١ مليون طن في عام ١٩٧١ وقد شهد ذلك العام طفرة في بناء ناقلات النفط في العالم . (٣٥)

التبادل التجاري بين فرنسا وأقطار الخليج العربي

اولا : ــ الصادرات

حتى عهد قريب جدا لم تكن فرنسا تسهم بقدر كبير في تجارة الاقطار العربية الخليجية ، ففي عام ١٩٦٥ استوردت فرنسا من حيث القيمة من هــذه الاقطار ما يوازي ٣ر٤٪ من جملة مستورداتها من مختلف انحاء العالم ، في حين ساهمت الاقطار العربية غير الخليجية بنحو ٨ر٩٪ . اما الدول العربية مجتمعة من مشرقية ومغربية ، خليجية وغير خليجية فقد اسهمت بنحو ١٤٪ من قيمــة المستوردات الفرنسية . وبذلك يمكننا ان نلاحظ بأن مستوردات فرنسا من منطقة الخليج العربي هي دون مستوى مستورداتها من باقي الاقطار العربية الاخرى .

وبالنظر الى الجدولين (٣) و (٥) معا والمقارنة بينهما تتضح الصورة امامنا اكثر فأكثر ، اذ ان المسئول عن ارتفاع نسبة مستوردات فرنسا من الاقطار العربية يعود في الدرجة الاولى الى ان معظم هذه المستوردات مصدرها اقطار الشمال الافريقي والذي صدر لفرنسا في عام ١٩٦٥ نحو ٢ر٩٪ من مجمــلــة قيمة مستوردات فرنسا من انحاء العالم ، أو ما يوازي ٦٦٪ من قيمة السلع التي تستوردها من البلاد العربية مجتمعة .

واذا استثنينا الاقطار الخليجية ، والبلاد العربية خارج نطاق الشمال الافريقي ، نجد ان نسبة المستوردات الفرنسية منها تافهة لا تتعدى ٦ر٪ فقط . وكانت الجزائر تستأثر وحدها بما يوازي ٢ر٥٧٪ من مجموع قيمة الصادرات

بملايين الفرنكات الفرنسية (٣٧)

١٩٦٥ — ١٩٧٤

القطر	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
العراق	٩١٢ر٢	٨٩٧ر٨	١٢٣٨ر٠	١٣٥٨ر٠	١٢٧٢ر٠	١١٣٢ر٦	١٧٠٤ر٤	١٦٣٤ر١	٢١٦٣ر٤	٦٠٤٩ر٨
الكويت	٧٥٨ر١	٧٠٢ر٨	٧٢٠ر٠	٦٢٣ر٠	٦٨٢ر٠	٩٨٦ر٩	١١٨٢ر٥	١٩٦٦ر١	١٧٦٣ر٩	٤٣٠٥ر٨
المملكة العربية السعودية	٢٤٣ر٨	٢٦٦ر٤	٣٨٩ر٠	٣٨٢ر٠	٤٣٧ر٠	٩٥٣ر٢	٢٠٣٠ر٤	٢٧١١ر١	٣٥٨٧ر٤	١٤٦٣٢ر٥
البحرين	—	—	١ر٠	٢ر١	٠ر٧	١ر٠	٠ر٣	١ر٠	٥ر٨	٣١ر٤
قطر	١٢٩ر٠	١٥٨ر٦	٢٢٢ر٠	٣٠٢ر٠	١٧١ر٠	١٧٧ر٦	٣٢٩ر٥	٣١٨ر٦	٤٢٦ر٧	١٣٧٥ر٠
دولة الامارات العربية المتحدة	١٦٤ر٧	٢٥٤ر٠	٢٩٧ر٠	٥٧٠ر٠	٥٦٢ر٠	٥٦٣ر٠	١١٢٩ر٠	١١٨٤ر١	١٥١٦ر١	٥٧٦٧ر٣
عمان	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	٢٣٧ر٤	٧١٨ر٦
المجموع	٢٢٠٧ر٨	٢٢٧٩ر٦	٢٨٦٦ر١	٣٢٣٦ر٢	٣١٢٤ر٧	٣٨١٤ر٣	٦٣٧٦ر١	٧٨١٥ر٠	٩٧٠٠ر٧	٣٢٧٨٠ر٤
ايران	٦٢١ر٠	٤٢٥ر١	٣٥٤ر٠	٣٦٤ر٠	٤٠٨ر٠	٤٧٨ر٥	٨٢٨ر٩		١٣٨٨ر٧	٣٤١٤ر٩

جدول رقم (٤) قيمة صادرات فرنسا لاقطار الخليج بملايين الفرنكات الفرنسية

(١٩٦٥ — ١٩٧٥) (٣٧)

القطر	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
العراق	٣٣ر٦	٦٤ر٤	٥٩ر٠	١٠١ر٠	٩٦ر٠	١٩٥ر٢	٢٦٢ر١	٣٧٦ر٢	٣٧٣ر٣	١٠٢٧ر٢
الكويت	٤ر١	٦٠ر٥	٦٨ر٠	٥٩ر٠	١٥٩ر٠	٢٥٥ر٣	٢٧٣ر٣	١٩٢ر٩	٢٠٢ر٧	٣٠٦ر٢
المملكة العربية السعودية	٥٢ر٩	١١٠ر٥	٨١ر٠	٩٧ر٠	١٨٨ر٠	١٨٧ر١	٢٠٥ر٩	٢٥٨ر٩	٢٥٠ر١	٥٦٩ر٧
البحرين	٦ر٨	١٢ر٠	٨ر٥	٩ر١	١٦ر٦	٢٠ر٣	١٦ر٨	٣٠ر٠	٢٢ر٥	٤٠ر١
قطر	٧ر١	٥ر٧	٩ر٠	٩ر٠	١٢ر٠	١٣ر٣	١٣ر٨	٤٧ر٣	٣٥ر٩	٤٥ر١
دولة الامارات العربية المتحدة	٨ر٠	٢٤ر٢	٢٦ر٠	٧١ر٠	٢٦٩ر٠	٤٣٣ر٨	٤٥٢ر٧	٣٩٦ر٠	٤٨٣ر١	٣٣١ر٧
عمان	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	٣٧ر٣	٨٣ر٨
المجموع	١٥٣ر٥	٢٧٧ر٣	٢٥١ر٥	٣٤٦ر١	٧٤١ر٦	١١٠٥ر٠	١٢٢٤ر٦	١٣٠١ر٣	١٤٠٥ر٩	٢٤٠٤ر٤
ايران	٢٢٦ر٦	١٨٤ر٥	٢٩٨ر٠	٤١٤ر٠	٤٤٦ر٠	٣٧٣ر٧	٥٠٨ر٧	٦٢٠ر١	٩٠١ر٤	١٢٣٢ر٩

العربية الى فرنسا ونحو ٥ر٥٪ من مجموع قيمة مستوردات فرنسا من مختلف انحاء العالم .

ان هذه النسبة المرتفعة للصادرات الجزائرية الى فرنسا تبين لنا مدى الارتباط الوثيق بين القطرين ، ذلك لان فرنسا عندما كانت تستعمر اقطار المغرب العربي ، الجزائر وتونس والمغرب ، عملت بكل ما وسعها من نفوذ وسلطان على ربط اقتصاد هذه الاقطار بالاقتصاد الفرنسي ربطا قويا ومحكما ، وفي نفس الوقت فصلها عن باقي الاقطار العربية ، فأصبحت تعتمد على فرنسا في شئونها الاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية دون سائر بلدان العالم . وبذلك ظلت اقطار المغرب لفترة طويلة من الزمن مصدرا هاما ورئيسا يزود فرنسا بما تحتاجه صناعاتها من مواد خام واولوية .

ومن الجدولين رقم (٣) ، (٥) يمكننا ادراك الحقائق التالية : ـ

١ ـ ساهمت اقطار الخليج العربي في سنة ١٩٦٥ بنحو ٤٥٪ من جملة صادرات الاقطار العربية مجتمعة الى فرنسا .

٢ ـ يبدو ان قيمة مستوردات فرنسا من منطقة الخليج العربي مرتفعة نسبيا بالمقارنة مع البلدان العربية الاخرى فيما عدا اقطار المغرب العربي . وسبب هذا يعود الى ارتفاع قيمة المستوردات من كل من العراق والكويت ، فقد اسهمت هاتان الدولتان وحدهما بنحو ٧٦٪ من جملة صادرات منطقة الخليج العربي الى فرنسا ، في حين لم تسهم المملكة العربية السعودية الا بنحو ١١٪ في مقابل ٣ر١٣٪ لبقية اقطار الخليج اي البحرين وقطر ودولة الامارات العربية المتحدة . اما عمان فالبيانات الاحصائية لم تكن متوفرة عنها انذاك . وعلى سبيل المقارنة اسهمت ايران بنحو ٢ر١٪ فقط من جملة مستوردات فرنسا من العالم .

٣ـ وبمقارنة الجدولين رقم (٥) و (٦) يتضح ان السلعة الرئيسة التي تستوردها فرنسا من اقطار الخليج هي النفط الخام الذي اسهم وحده بنحو ٩٩ر٥٪ من جملة قيمة السلع التي استوردتها فرنسا من تلك الاقطار في عام ١٩٧١ . وكان معظم النفط الذي يرد فرنسا من الخليج يأتيها من العراق والكويت ثم السعودية ، فقد ساهمت هذه الاقطار الثلاثة بنحو ٧٧ر٢٪ من جملة قيمة مستوردات فرنسا النفطية من منطقة الخليج ، والباقي كان يصلها من عمان وقطر . وهذا يفسر المصالح النفطية الفرنسية في المنطقة ، فلفرنسا كما سبق القول مساهمة في الشركات النفطية العاملة في كل من العراق وقطر وعمان .

وفي عام ١٩٦٦ صدرت منطقة الخليج العربي نحو ٥١٪ من حاجات فرنسا النفطية في حين اسهمت الجزائر وحدها بنحو ٣٦٪ ، وفي عام ١٩٧٠ اي قبيل تاميم الجزائر لنفطها وصلت النسبة الى ٧ر٣١٪ في مقابل ٤٨٪ لمنطقة

جدول رقم (٥) قيمة مستوردات فرنسا من كل من الخليج العربي ، والاقطار العربية الاخرى بملايين الفرنكات الفرنسية (١٩٦٥ ــ ١٩٧٤) (٣٨)

القطـــر	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
المغـرب	١١٧٦ر٦	١١٢٣ر٦	١٠٥١ر٠	٩٣٣ر٠	١٠٤٩ر٠	١١٧٨ر١	١٢١٧ر٦	١٢٥٤ر٥	١٦٧٠ر٧	٢١٦٣ر٢
الجـزائر	٢٨١١ر٥	٢٧٥٠ر٠	٢٦٢٢ر٠	٢٧٨٦ر٠	٣١١١ر٠	٣٥٣٩ر٠	١٢٩٣ر٦	١٧٠٢ر١	٢١١٦ر٧	٤٨٠٦ر٥
تـونس	١٧١ر٤	٢٩٩ر٩	٢٣٩ر٠	٢٠١ر٠	٢١٩ر٠	٢٤٠ر٠	٢٥٠ر٦	٣٤١ر٨	٥٠٧ر٣	٩٠٨ر٩
ليبيـــا	٥٤٣ر١	٦٠٨ر٣	٧٣٦ر٩	٨٦٥ر٤	١٠٨٤ر٨	١٥٢٣ر٠	١٦٩٤ر٠	١٢٧٢ر٢	٨٢٢ر٣	١٨٦٩ر٨
مصـر	٨٧ر٩	٧٤ر٠	٨١ر٠	٨٠ر٠	١٠٠ر٠	١٧٨ر٠	١٦٩ر٤	١٢٣ر٧	١٥٠ر٣	٢٢٦ر٤
الســودان	٤٨ر٥	٦١ر٧	٦٤ر٤	٥٤ر٢	٤٠ر٠	٥٧ر٠	٨٠ر٩	٦٤ر٧	١٥٧ر٩	٢٨٠ر٢
الاردن	٥ر٠	٣ر٠	٥ر١	٤ر٠	٣ر٠	٢ر٠	٨ر٠	١ر٧	٤ر٠	٩ر٠
ســوريـا	٥٧ر٦	٤٤ر٢	٨ر٥١	٣٥ر٣	٣٠ر١	٤٩ر٩	٤٥ر٣	٦٠ر٠	٨٨ر١	٢٠٢ر١
لبنـــان	١٣ر٦	٨٥ر٨	٢٣ر٠	١٨ر٠	١٨ر٠	١٨ر٦	٢٠ر٤	٩٠ر٤	٣٠١ر٨	٧٠٧ر٩
اليمـن الجنوبي	١ر٠	٣ر٠	٣ر١	٣ر١	٥ر٤	١٠ر٧	٦ر٠	٢ر٠	٢ر٠	٣ر٠
اليمن الشمـالي	٤ر٦	٤ر٠	٢ر٢	٢ر١	٢ر١	٧ر٠	٩ر٠	٩ر٠	٤ر٠	٣ر٠
المجمـــوع	٤٩١٦ر٣	٥٠٥٤ر٨	٤٨٧٥٩	٤٩٧١ر٣	٥٦٥٩ر٧	٦٧٩٥ر٢	٤٧٧٤ر١	٤٩١٢ر٣	٥٨١٦ر١	١١١٦٩ر٢
اقطار الخليج العربي	٢٢٠٧ر٨	٢٢٧٩ر٦	٢٨٦٦ر١	٣٢٣٦ر٢	٣١٢٤ر٧	٣٨١٤ر٣	٦٣٧٦ر١	٧٨١٥ر٠	٩٧٠٠ر٧	٣٢٧٨٠ر٤
جميع الاقطار العربية	٧١٢٤ر١	٧٣٣٤ر٤	٧٧٤٢ر٠	٨٢١٢ر٥	٨٧٨٤ر٤	١٠٦٠٩ر٥	١١١٥٠ر٢	١٢٧٢٧ر٣	١٥٥١٦ر٨	٤٣٩٤٩ر٦

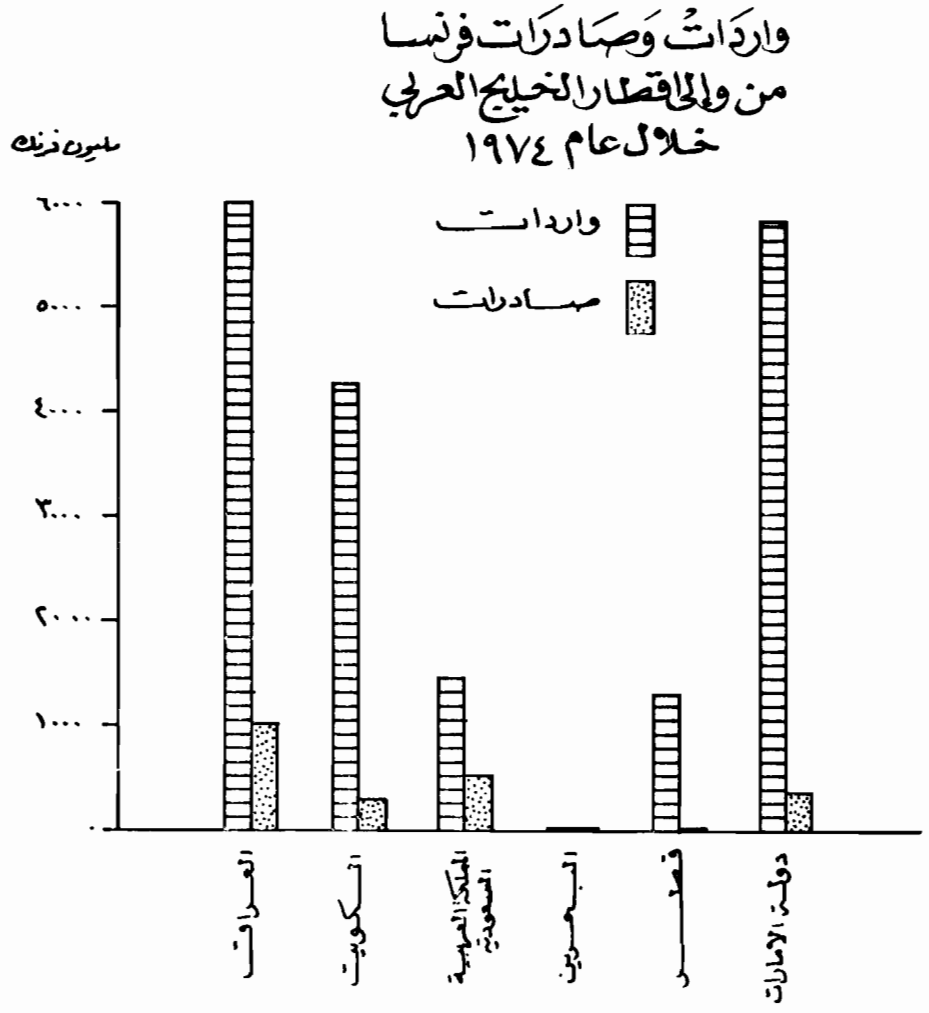
واردات وصادرات فرنسا
من وإلى اقطار الخليج العربي
خلال عام ١٩٧٤
مليون فرنك
واردات
صادرات
٦٠٠٠
٥٠٠٠
٤٠٠٠
٣٠٠٠
٢٠٠٠
١٠٠٠
٠
العراق
الكويت
المملكة العربية السعودية
البحرين
قطر
دولة الإمارات

الشكل رقم (٢)

الخليج العربي . (الجدول رقم (١)) مما يبين مقدار اعتماد فرنسا على نفط الجزائر آنذاك .

٤ — من تحليل ارقام الجدول رقم (٣) نرى بوضوح زيادة قيمة الصادرات من اقطار الخليج العربي الى فرنسا ، سنة بعد اخرى ، ولكنها قفزت قفزة كبيرة في عام ١٩٧١ ، اذ كانت الزيادة في قيمة المستوردات الفرنسية من هذه المنطقة تتراوح قبل ذلك ما بين + ٢٢٪ و — ٥٪ أي ان المعدل السنوي للزيادة كان ٤ر١٦٪ في الفترة الممتدة من عام ١٩٦٥ الى عام ١٩٧٠ .

اما في عام ١٩٧١ فقد كانت الزيادة نحو ٦٧٪ ، وهذا راجع الى تحول فرنسا المفاجيء الى نفط الخليج العربي لتلبية احتياجاتها منه ، بعد ان قامت الجزائر بتأميم نفطها .

٥ — في عام ١٩٧٤ قفزت قيمة المستوردات الفرنسية من منطقة الخليج العربي قفزة هائلة فزادت عن السنة التي قبلها بنحو ٢٣٨٪ أي تضاعفت ثلاث مرات وثلث . وسبب هذا يعود بعضه الى التسهيلات النفطية التي منحتها الدول العربية لفرنسا نظرا لمواقفها المؤيدة للحق العربي ، ووقوفها في وجه العدوان الاسرائيلي ، وتأييدها المستمر لحقوق العرب الذين يطالبون بالسيادة الكاملة على بترولهم . كما يفسر ايضا تزايد اعتماد العرب على السلاح الفرنسي الذي يحتاجه العرب في معركة الدفاع عن وطنهم ، وتحرر اراضيهم السليبة . ومن الطبيعي انه كلما زاد اعتماد البلاد العربية على استيراد السلاح من فرنسا كلما زاد اعتماد فرنسا على النفط العربي ، اذ ان قيمة هذا السلاح تسدد من قيمة المستوردات الفرنسية من النفط العربي . فاقطار الخليج العربي اصبحت اليوم غير بعيدة عن المعركة ، فقد اخذت هذه الدول على عاتقها دعم دول المواجهة بالمال والعتاد الحربي ، والذي اصبح معظمه يرد من فرنسا ، ولذلك لا نستغرب اذا ما حاولت اسرائيل استغلال ما يسمى بأزمة الطاقة عند الدول الصناعية الكبرى لصالحها ، وزعمت ان العرب هم سبب التضخم المالي العالمي ، وهم ينفقون المال على غير ما ينبغي ان ينفق فيه . وهذه حملة تهدف اسرائيل من ورائها جر نقمة العالم على العرب تمهيدا لعدوان لا يستبعد ان يكون على منابع النفط .

٦ — ومن الملفت للنظر ان مستوردات فرنسا من دولة الامارات العربية المتحدة زادت زيادة كبيرة في بحر العشر سنوات أي من عام ١٩٦٥ الى عام ١٩٧٤ . ففي عام ١٩٦٥ لم تستورد فرنسا منها الا بما قيمته ٧ر١٦٤ مليون فرنك ، ثم اخذت تزداد بشكل مضطرد ولكن في عام ١٩٧١ قفزت دفعة واحدة وكذلك في عام ١٩٧٤ ، فنسبة الزيادة كانت في عام ١٩٧١ تعادل ١٠٠٪ أو

الضعف ، اما في عام ١٩٧٤ فقد بلغت ٢٨٠٪ اي نحو ثلاثة اضعاف ما كانت عليه في عام ١٩٧٣ .

واذا اخذنا بعين الاعتبار ان صادرات دولة الامارات العربية الى فرنسا تتمثل في النفط الخام ، عرفنا سبب هذه الزيادات في قيمة الصادرات الى فرنسا وغيرها من اقطار العالم ، ذلك ان هذه الدولة الفتية وبخاصة امارة ابو ظبي حديثة عهد بانتاج النفط ، فالانتاج التجاري فيها لم يظهر الا في عام ١٩٦٢ ، ولم يزد انتاج ابو ظبي من النفط آنذاك عن ٨٠٠ر٠٠٠ طن متري ، ولكن بعد ذلك اخذ الانتاج يتصاعد حتى وصل الى ١٧ر٣ مليون طن في عام ١٩٦٥ والى نحو ٦٨ مليون طن في عام ١٩٧٤ .

وهناك سبب ثان ساعد على زيادة صادرات دولة الامارات العربية النفطية الى فرنسا ، وهو اشتراك هذه الدولة مع الدول الخليجية الاخرى في شراء الاسلحة من فرنسا مما ساعد على تنمية وتنشيط الحركة التجارية بين القطرين .

٧ ــ اما المملكة العربية السعودية فلم تزد قيمة صادراتها في سنة ١٩٦٥ عن ٢٤٣ر٨ مليون فرنك ، ثم اخذت تزداد بشكل مضطرد حتى عام ١٩٧٠ حيث بلغ معدل هذه الزيادة ٥٨٪ في السنة . ولكن بعد ذلك تضاعفت في مدى عام واحد فقط ، اذ بلغت نسبة الزيادة في عام ١٩٧١ عن العام الذي قبله نحو ١١٣٪ وسبب هذا يعود الى تحول فرنسا الى نفط السعودية بعد تأميم مصالحها في الجزائر ، وعلى اثر تخفيض ليبيا لانتاجها النفطي الذي ابتدا من عام ١٩٧١ . اما اكبر زيادة شهدتها الصادرات السعودية الى فرنسا فكانت في عام ١٩٧٤ حيث زادت على ثلاثة امثالها عن العام الذي قبله اذ ان نسبة الزيادة كانت ٣٠٨٪ .

اما العراق فقد زادت قيمة صادراتها الى فرنسا من ٩١٢ر٢ مليون فرنك فرنسي في عام ١٩٦٥ الى ١٦٣٤ر١ مليون فرنك في عام ١٩٧٢ ، اي بزيادة سنوية معدلها ١١٪ . وفي عام ١٩٧٣ قفزت الزيادة عن العام السابق الى ٣٢٪ . وفي عام ١٩٧٤ وصلت نسبة الزيادة ١٨٠٪ اي انها تضاعفت تقريبا في مدى عام واحد .

اما الكويت فقد ظلت قيمة صادراتها الى فرنسا شبه مستقرة ، ولو انها في بعض السنين تأرجحت قليلا بين الزيادة والنقصان وذلك من عام ١٩٦٥ وحتى عام ١٩٦٩ ، ثم تحسنت في عام ١٩٧٠ محققة زيادة قدرها ٤٤٪ عن السنة التي قبلها . وفي عام ١٩٧٢ قفزت الى ٦٦٪ ، ولكنها قفزت في عام ١٩٧٤ طفرة واحدة فوصلت الى ١٤٤٪ . ونفس الشيء يمكن ان يقال عن قطر .

جدول رقم (٦) قيمة مستوردات فرنسا من النفط الخام من اقطار الخليج العربي ومقارنتها بالمستوردات من البلاد العربية الاخرى (١٩٧١ — ١٩٧٤)

القيمة بملايين الفرنكات الفرنسية (٣٩)

القطر	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
المملكة العربية السعودية	٢٠٢٦ر٩	٢٦٩٤ر٩	٣٥٥٣ر٩	١٤٦٠١ر٨
العراق	١٦٩٧ر٥	١٦٢٦ر٩	٢١٥٠ر٨	٦٠٣٩ر٥
الكويت	١١٧٦ر٢	١٩٥١ر٤	١٧٢٢ر٤	٤٢٩٨ر٩
ابو ظبي★	—	—	١٣٣٧ر٣	٤٩٠٧ر٥
قطر	٣٢٩ر٣	٣١٧ر٩	٤٢٦ر٢	١٢٧٥ر٠
دبي ★	—	—	١٥٤ر٤	٧٥٥ر٩
عمان	١١١٥ر٧	٣٣١ر٩	٢٣٧ر٤	٧١٨ر٦
دولة الامارات العربية ★★	—	٤٨٠ر٨	—	—
المجموع	٦٣٤٥ر٦	٧٤٠٢ر٨	٩٥٨٢ر٤٠	٣٢٥٩٧ر٢
الجزائر	٩٩٣ر٨	١٣٧١ر٥	١٥٤٣ر٧	٤٢٧٦ر٧
ليبيا	١٧٧٨ر٤	١٢٧٠ر٣	٨١٩ر٩	١٨٦٨ر٦
تونس	٥ر٣	١٩ر١	٦ر٤	٢٣٨ر١
سوريا	١ر٠	٣٢ر٤	٥٣ر٥	١٧١ر١
مصر	٧٣ر٣	٨ر٨	١٠ر١	غير متوفر
مجموع الاقطار العربية غير الخليجية	٢٨٥١ر٨	٢٧٠٢ر١	٢٤٣٣ر٦	٦٥٥٥ر٠
مجموع الاقطار العربية	٩١٩٧ر٤	١٠١٠٥ر٩	١٢٠٦٦ر٠	٣٩١٥٢ر٢
ايران	٦٧١ر٩	٨٣٧ر٤	١٢١١ر٢	٣١٩٢ر٠

★ مع دولة الامارات في سنة ١٩٧٢ .

★★ مع عمان في سنة ١٩٧١ .

وفيما يختص بالبحرين لا تزال قيمة صادراتها الى فرنسا متدنية متواضعة للغاية بسبب فقر هذه البلاد من النفط من ناحية ، ولان معظم النفط الذي يكرر فيها نفط سعودي .

اما سلطنة عمان فالاحصائيات غير البترولية المتوفرة عنها لدى الكاتب هي لعامي ١٩٧٣ و١٩٧٤ فقط، وهذا لا يكفي لاجراء دراسة تحليلية لقيمة صادراتها الى فرنسا .

جدول رقم (٧) قيمة صادرات فرنسا الى كل من اقطار الخليج العربي والبلاد العربية الاخرى بملايين الفرنكات الفرنسية (٤١)
١٩٦٥ — ١٩٧٤

القطر	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
المغرب	٨٢١ر٧	٩٢٢ر٦	٩٢٤ر.	٨٢٤ر.	٩٤ر.	١١٩١ر.	١٢٠٩ر٥	١٢٣٦ر٩	١٦٢٨ر٥	٢٥١٤ر٧
الجزائر	٢٥٢ر٨	٢١٥٦ر١	١٩٩٧ر.	٢٢٢٨ر.	٢٣٥٩ر.	٣١٢٤ر٢	٢٧٧١ر٣	٢٣٨١ر٥	٣٣٣٩ر.	٦١٧٨ر٥
تونس	٤٦٧ر٣	٤٣٦ر.	٤١٦ر.	٣٩٣ر.	٥٠٤ر.	٦٠١ر٣	٧١٧ر٥	٨٩٤ر٩	١١١١ر٧	١٦٧٤ر٧
ليبيا	١٢٦ر٦	١١٠ر٩	١٥٥ر٩	١٥٠ر.	٢٠٦ر٢	٢٣٧ر٢	٣٩١ر٣	٦٦٥ر٦	٨٨٦ر٤	١٧٣١ر٨
مصر	٢٦٦ر٣	١٩٠ر٦	٢١٦ر.	٣٢٠ر.	٤٣٦ر.	٣٥٢ر٦	٣٩١ر٣	٤٦٣ر٦	٧٦٦ر.	١٦٤٨ر٥
السودان	٢٠ر٩	٢١ر١	٣٠ر٤	٦٠ر٥	٣٠ر٧	٣٠ر٤	٧٣ر١	٤٩ر٥	٨٨ر.	٨٩ر٢
الاردن	٤٢ر٦	٣٨ر٥	٢٤ر.	٤١ر٧	٢٢ر٨	٣١ر٧	٣٠ر٣	٤٠ر٩	٣٧ر١	٧٦ر.
سوريا	٨٩ر٣	١٠٨ر٨	٩٩ر٩	١١٦ر٣	١١٤ر٣	١٠٣ر٤	١٣٦ر٤	١٦٧ر٣	٢٦٨ر٧	٦٤٩ر٣
لبنان	٢١٠ر٧	٢٧٧ر٨	٢٢٨ر.	٣٦٥ر.	٣٣١ر.	٤٩٦ر٨	٥٧٠ر.	٥٩٤ر٩	٦٧١ر٦	١٠٥٧ر٤
اليمن الجنوبي	١٢ر٩	١٦ر.	١١ر٩	١٠ر٩	١٣ر٥	٩ر٥	١ر٤	٣ر٦	١٠ر٥	٢٠ر٣
اليمن الشمالي	١ر٢	٧ر٤	٥ر٤	٣ر٢	٦ر٢	١٤ر٣	١٧ر٥	٢٠ر.	٥٠ر١	٣٨ر٦
المجموع	٥٨٦ر٢	٤٢٨ر١	٤١١٧ر٦	٤٦٢٢ر٦	٤٩٦٢ر٧	٦١٩٢ر٤	٦٣١٢ر٣	٦٥١٨ر٧	٨٨٦٧ر٦	١٥٦٧٩ر.
اقطار الخليج العربي	١٥٣ر٥	٢٧٧ر٣	٢٥١ر٥	٣٤٦ر١	٧٤١ر٦	١١٠٥ر.	١٢٢٤ر٦	١٣٠١ر٣	١٤٠٥ر٩	٢٤٠٤ر٤
مجموع الاقطار العربية	٧٣٩ر٧	٥٦١ر٤	٣٦٩ر١	٩٦٨ر٧	٥٧٠ر٣	٧٢٩٧ر٤	٧٥٣٦ر٩	٧٨٢٠ر.	١٠٢٧٣ر٥	١٨٠٨٣ر٤

على أن زيادة قيمة صادرات الخليج العربي الى فرنسا ، وبخاصة تلك الزيادة الهائلة في عام ١٩٧٤ لا يمكن اعتبارها نتيجة زيادة كميات النفط المصدرة من هذه الاقطار الى فرنسا فقط ، وانما يعود السبب في الدرجة الاولى الى ارتفاع اسعار النفط الخام ارتفاعا كبيرا ومفاجئا من بعد عام ١٩٧٠ . ففي ذلك العام كان متوسط سعر البرميل الواحد من الكثافة الخفيفة نحو ١ر٨ دولار ثم ارتفع ابتداء من ١٥ فبراير ١٩٧١ الى ٢ر١٨ دولار والى ٢ر٢٨٥ دولار من اول يونيو ١٩٧١ . وهكذا ظلت اسعار النفط الخام في زيادة مستمرة بعد ذلك حتى وصل السعر الى ٥ر٣٦٠ دولار للبرميل الواحد منذ اول ديسمبر ١٩٧٣. ولكنها قفزت قفزة واحدة ابتداء من اول يناير ١٩٧٤ حيث وصل سعر البرميل الواحد ١١ر٦٥١ دولار ، اي ان الزيادة في الاسعار قدرت بنحو ١٣١٪ في فترة لا تتجاوز الشهر الواحد (٤٠) .

ان نظرة فاحصة على الجدول رقم (١) والذي يبين واردات فرنسا من النفط الخام بحسب الوزن تؤكد لنا بأن زيادة قيمة مستوردات فرنسا النفطية في عام ١٩٧٤ لا ترجع فقط الى زيادة في الكمية المستوردة ، وانما ايضا الى زيادة في اسعار النفط . لقد بلغت نسبة زيادة مستوردات فرنسا النفطية من حيث الوزن في عام ١٩٧٤ عن العام الذي قبله ٨٪ فقط (من ٩ر٨٤ مليون طن متري استوردتها في عام ١٩٧٣ الى ٨ر٩١ مليون طن في عام ١٩٧٤ . هذا في حين تناقصت مستوردات فرنسا النفطية من كل من العراق والكويت في مقابل زيادة ملموسة في مستورداتها من السعودية اي من ١ر٣١ مليون طن متري في عام ١٩٧٣ الى ١ر٤٢ مليون طن متري في عام ١٩٧٤ .

ان معظم السلع التي تستوردها البحرين من فرنسا تدخل ضمن مجموعة المواد الغذائية ، وقيمة هذه السلع لا تشكل نسبة كبيرة بالقياس الى مجموع المستوردات من البلدان الاخرى ، والتي ترتفع اثمانها كالآلات والمعدات ، وهذه تستورد معظمها من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية واليابان .

وتشكل الخمور اهم السلع التي استوردتها البحرين من فرنسا في عام ١٩٧٣ ، اذ بلغت قيمة المستورد منها انذاك نحو ٢٣٨ الف دينار . (٤٣) وتعتبر البحرين سوقا هاما لتجارة الخمور الى المنطقة لعدة اعتبارات منها ما يعود الى السياسة الاقتصادية الحرة التي تنهجها البحرين . اضافة الى موقع البحرين الجغرافي ، ومطارها الذي يعتبر محطة هامة تهبط فيه جميع الطائرات العابرة من والى الشرق والغرب .

اما فيما يختص بدولة قطر ، فقد احتلت فرنسا المركز الثامن في قائمة

الدول المصدرة لها في عام ١٩٧١ وفي عام ١٩٧٢ قفزت الى المركز الرابع حيث ساهمت بنحو ٤ر٨٪ من جملة قيمة مستوردات قطر من مختلف انحاء العالم . وتعزى زيادة صادرات فرنسا الى قطر في عام ١٩٧٢ الى تزايد استيراد قطر من المعدات اللازمة للتصنيع ، وقد عهد الى شركة « سيدم » الفرنسية في عام ١٩٧١ ببناء المرحلة الرابعة من محطة تحلية المياه والتي سوف يترتب عليها تزايد المياه العذبة بمقدار ٢ مليـــون جالون يوميا من المـــاء العذب ، والتي قدر بأنها ستنتهي في عام ١٩٧٦ (٤٤) .

ثانيا ــ الـــواردات : ــ

من مقارنة الجداول ٣و٤و٥و٧ وتحليلها تتضح الحقائـــق الاتية : ــ

١ ــ ان الميزان التجاري دائما لصالح منطقة الخليج العربي ، ففرنسا تشكو دوما عجزا تجاريا كبيرا في تجارتها مع اقطار هذه المنطقة . ففي عام ١٩٦٥ استوردت فرنسا من البلدان الخليجية بما قيمته ٨ر٢٢٠٧ مليون فرنك ، في حين صدرت لها بضائع وسلعا لا تتجاوز قيمتها ٥ر١٥٣ مليون فرنك ، اي بعجز قدره ٣ر٢٠٥٤ مليون فرنك . وبمعنى آخر فان الصادرات الفرنسية للمنطقة لم تتجاوز ٧٪ من قيمة الواردات منها . ثم اخذت هذه النسبة ترتفع بعد ذلك تدريجيا حتى وصلت الى اقصى ارتفاع لها في عام ١٩٧٠ حينما بلغت الصادرات الفرنسية نحو ٢٩٪ من قيمة الواردات من هذه المنطقة ، ولكنها انخفضت بعد ذلك فجأة حتى وصلت في عام ١٩٧٤ الى ٧٪ وهي نفس النسبة التي كانت عليها في عام ١٩٦٥ . وهذا كما يبدو بسبب ارتفاع اسعار النفط الخام وهـــي السلعة الرئيسية التي تصدرها اقطار الخليج الى فرنسا كما سبق ذكره .

٢ ــ اذا استبعد النفط من قائمة السلع التي تصدرها بلدان الخليج العربي الى فرنسا لاصبح الميزان التجاري لصالح فرنسا ، ولتعرضت اقطار الخليج الى عجز كبير جدا في موازينها التجارية ، فالنفط كما ذكرنا يشكل ٤ر٩٩٪ من قيمة السلع المصدرة الى فرنسا في عام ١٩٧٤ . وهذا يبين خطورة القـــاعدة الاقتصادية التي ترتكز عليها بلدان الخليج في تجارتها مع فرنسا وغيرها مـــن اقطار العالم . وهذه الخطورة تزداد اذا علمنا بأن البترول مورد قابل للنفاذ ولا يتجدد مهما طال الزمن بعكس الموارد الزراعية او الصناعية .

٣ ــ وعلى عكس منطقة الخليج العربي نجد ان الميزان التجاري يبين كل من فرنسا والاقطار العربية الاخرى غير الخليجية لا يشكو عجزا كبيرا ، ففي الفترة الممتدة من عام ١٩٦٥ الى عام ١٩٧٠ كانت الصادرات الفرنسية لتلك الاقطار العربية تتراوح بين ٢ر٩٣٪ من قيمة المستوردات (عام ١٩٦٥) ، وبين ٩١٪ (في عام ١٩٧٠) .

وابتداء من عام ١٩٧١ انعكس الوضع وصار الميزان التجاري لصالح فرنسا ، فقد زادت صادرات فرنسا في نفس العام بنحو ٣٢٪ عن قيمة وارداتها لتلك البلاد . وفي سنة ١٩٧٤ وصلت الى ٤٠ر٤٪ . وتعليل هذا يعود مرة اخرى الى النفط كما سبق وكررنا القول بأنه ابتداء من عام ١٩٧١ وجهت فرنسا وجهها صوب نفط الخليج العربي بعد تأميم الجزائر لنفطها ، ولذلك لا نستغرب حدوث انخفاض المستوردات الفرنسية من الجزائر .

اما اذا استثنينا اقطار الشمال الافريقي — وبخاصة الجزائر وليبيا — فنجد بأن بقية الاقطار العربية غير الخليجية تشكو عجزا مزمنا في ميزان تجارتها مع فرنسا . ففي عام ١٩٧٤ بلغت قيمة الصادرات المصرية الى فرنسا نحو ١٤٪ من قيمة مستورداتها منها . اما سوريا فان النسبة لم تزد عن ٣١٪ في مقابل ٨ر٠٪ فقط للاردن (انظر الجدولين رقم ٥ و ٧) .

٤ — ان منطقة الخليج العربي لا تعتبر مستوردا رئيسا للسلع والبضائع الفرنسية ، ففي عام ١٩٦٥ لم يتعد نصيب هذه المنطقة عن ٣ر١ من مجموع قيمة الصادرات الفرنسية الى مختلف انحاء العالم ، ونحو ٢ر٣٪ من جملة مستوردات الوطن العربي كله من القطر الفرنسي ، في حين صدرت فرنسا للبلاد العربية مجتمعة ٦ر٩٪ من جملة قيمة صادراتها الى مختلف انحاء العالم .

ان هذه النسبة المتدنية لمستوردات اقطار الخليج العربي من فرنسا لا تعود الى انخفاض في القيمة الشرائية لهذه الاقطار ، وانما السبب الاساسي يرجع الى قلة عدد سكانها فمجموع سكانها لا يزيدون عن ١٧ مليون نسمة ، في حين يبلغ عدد سكان الاقطار العربية غير الخليجية نحو ١٠٠ مليون نسمة . اي ان سكان منطقة الخليج يبلغون نحو ١٥٪ من جملة سكان الوطن العربي ، ونحو ١٧٪ من سكان الاقطار العربية غير الخليجية . ولولا القوة الشرائية المرتفعة نسبيا عند اقطار الخليج نتيجة الدخول المرتفعة العائدة من النفط ، ولولا ان بعض السلع المستوردة يعاد تصديرها على شكل هدايا او تهريب الى الاقطار العربية لانخفضت قيمة مستوردات الاقطار الخليجية من انحاء العالم .

ومن الاسباب الاخرى التي ادت الى انخفاض قيمة مستوردات منطقة الخليج من فرنسا هو ان هذه الاقطار كانت حتى عهد قريب جدا مرتبطة ارتباطا اقتصاديا وسياسيا مع بريطانيا ، ثم ظهرت اقطار اخرى على المسرح منافسة لها مثل الولايات المتحدة الامريكية واخيرا اليابان التي اصبح لها استثمارات نفطية ضخمة في الخليج منذ اواخر الخمسينات ، ولهذا اصبحت اليابان تتصدر

قائمة الدول المصدرة لبعض اقطار الخليج ★

٥ ــ وفي عام ١٩٧٤ ارتفعت مستوردات الخليج العربي من فرنسا فأصبحت تشكل ١٪ من مجموع قيمة مستوردات جميع الاقطار للسلع والبضائع الفرنسية ونحو ١٣٫٣ من جملة قيمة مستوردات الوطن العربي من فرنسا . وهذا ولا شك يدل على تحسن لصالح فرنسا ، واتجاه الاقطار العربية الخليجية الى التعامل معها تجاريا ، وتوثيق عرى الود والتبادل الاقتصادي معها . وقد جاء ذلك كله نتيجة الزيارات المتبادلة التي قام بها مسئولون من الجهتين كما سبق القول في هذا البحث ، وعلى اثر ذلك قامت اقطار الخليج بشراء المعدات والالات اللازمة لمشاريع التنمية في بلادها ، وبدأت بالفعل بعض الشركات الفرنسية تنشط في هذه المنطقة ولكنها لا تزال دون المستوى المطلوب في بعض الاقطار الخليجية .

٦ ــ ان نسبة زيادة قيمة مستوردات اقطار الخليج العربي من فرنسا تكاد تتعادل مع قيمة الصادرات اليها في الفترة ما بين عام ١٩٦٥ وعام ١٩٧٤ . ففي بحر العشر السنوات هذه زادت قيمة صادرات فرنسا للمنطقة نحو ١٦ ضعفا ، في حين زادت قيمة مستورداتها منها نحو ١٥ ضعفا .

٧ ــ في عام ١٩٦٥ كان ترتيب الاقطار العربية الخليجية بحسب قيمة مستورداتها من فرنسا على النحو التالي :

المملكة العربية السعودية ، الكويت ، العراق ، دولة الامارات العربية المتحدة ، قطر ثم اخيرا البحرين . اما في عام ١٩٧٤ فأصبح الترتيب كالاتي : العراق ، المملكة العربية السعودية ، دولة الامارات العربية المتحدة ، الكويت ، عمان ، قطر واخيرا البحرين .

٨ ــ في عام ١٩٦٥ لم تزد نسبة قيمة ما استوردته العراق من فرنسا على ٢٢٪ من مجموع مستوردات اقطار الخليج من فرنسا في مقابل ٣٤٪ للسعودية ونحو ٢٩٪ للكويت . اما عام ١٩٧٤ فقد تغيرت هذه النسب تغيراً جوهريا فارتفعت نسبة العراق الى ٤٢٪ بينما انخفضت نسبة السعودية الى ٢٤٪ ، والكويت الى ١٣٪ .

وتفسير هذا هو ان العراق وهي تباشر في تنفيذ اضخم تنمية اقتصادية شهدتها البلاد ، اصبحت تعتمد على فرنسا اعتمادا كبيرا في معظم متطلبات هذه التنمية وحاجاتها . كما وان انفتاح العراق على فرنسا والذي بدأ قبل انفتاح

★ انظر : محمد علي عمر الفراء « علاقات اليابان والخليج العربي » . **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية** . العدد ٢ ، ابريل ، ١٩٧٥ ، ص ٤٣ ــ ٦٦ .

اقطار الخليج الاخرى عليها ظهرت نتائج ثمراته ، اما انفتاح بلدان الخليج فهو لا يزال في بدايته لما يؤت ثماره بعد ، وكلنا يعلم ان العراق كان اول بلد خليجي يولي المصالح النفطية الفرنسية عناية خاصة بعد الحرب العربية ــ الاسرائيلية في عام ١٩٦٧ ، وقد سبق القول بأن العراق منحت انذاك مجموعة الشركات الفرنسية الحكومية الف / ايراب للبحث والتنقيب واستثمار النفط في بعض مناطق من العراق على شكل عقد مقاولة .

وعلى العموم فانه بالنظر الى النشرات التجارية الخارجية لمعظم اقطار الخليج العربي نجد ان فرنسا ليست من الدول الرئيسة المصدرة لها كما اشرنا الى ذلك من قبل . فاذا استثنينا صفقات السلاح التي تمت مؤخرا بين فرنسا وبلدان الخليج ــ وهذه في العادة لا تدخل ضمن سجلات نشرات التجارة الخارجية لانها تتم بموجب عقود واتفاقيات خاصة تتخذ طابع السرية احيانا ــ نرى ان فرنسا لا تحظى بمكانة بارزة في التجارة الخارجية لمنطقة الخليج فيما عدا صادراتها اليها من النفط . وعلى سبيل المثال نجد ان التعامل التجاري للبحرين يتركز مع المملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية ثم اليابان والمانيا الغربية وايطاليا والصين الشعبية . اما فرنسا فيأتي ترتيبها الثانية عشرة في قائمة الدول المصدرة الى البحرين ، ولا تساهم الا بنحو ١ر٦ ٪ من جملة قيمة واردات البحرين من مختلف انحاء العالم ، في حين ساهمت المملكة المتحدة بنحو ١٥ ٪ والولايات المتحدة بنحو ١٨ ٪ واليابان بنحو ١٣ ٪ . (٤٥)

اما اهم السلع التي تستوردها البحرين من فرنسا فهي الدجاج المثلج والحليب الجاف والسكر والخمور .

وفي مايو ١٩٧٣ زار قطر وفد فرنسي مؤلف من سبعين شخصا من رجال الاعمال الفرنسيين بغية دراسة سبل التعاون بين البلدين . هذا وتعمل فرنسا جاهدة على الاحتفاظ بمركزها التجاري في السوق القطرية التنافسية . ولكن يبدو ان فرنسا لم تستطيع الاحتفاظ بالمركز الرابع في هذه السوق ، والذي حصلت عليه في عام ١٩٧٢ ، فتراجعت الى المركز السادس في عام ١٩٧٣ ، واسهمت بنسبة ٩٧ر٤ ٪ من جملة مستوردات قطر من شتى انحاء العالم . وفي عام ١٩٧٤ عادت الى وضعها في عام ١٩٧١ حيث احتلت المركز الثامن واسهمت بنسبة قدرها ٢ر٦٣ ٪ .

واهم الدول المنافسة لفرنسا في السوق القطرية هي : المملكة المتحدة التي استوردت منها قطر في عام ١٩٧٤ من حيث القيمة ما نسبته ٨٧ر١٧ ٪ من جملة مستورداتها تليها اليابان ١٠ر١٤ ٪ والولايات المتحدة الاميركية ٢٥ر١٠ ٪ ، ولبنان ٢٨ر٦ ٪ والمانيا الغربية ١٦ر٦ ٪ ثم ايطاليا ٩١ر٢ ٪ والهند ٣ ٪ .

وتعد فرنسا اكبر مصدر للسكر لدولة قطر ففي عام ١٩٧٢ صدرت اليها بما قيمته ٤ر١ مليون ريال من جملة واردات قطر من السكر والتي بلغت ٦ر٦ مليون ريال . اي ان ٦٢٪ من مستوردات قطر من السكر وصلتها انذاك من فرنسا وحدها .

والى جانب السكر تستورد قطر من فرنسا السيارات والعربات ، اذ انها استوردت في ذلك العام بما قيمته ٧ر٤ مليون ريال ، في حين استوردت من اليابان بنحو ٩ر١٢ مليون ريال ، ومن الولايات المتحدة الامريكية بنحو ٢ر١٠ مليون ريال ، ومن المانيا بنحو ٦ مليون ريال ، ومن المملكة المتحدة بنحو ٣ر٢ مليون ريال . وبهذا تكون فرنسا رابع دولة مصدرة للسيارات والعربات الى دولة قطر (٤٦) .

وبالنسبة لدولة الامارات العربية المتحدة تحتل فرنسا من حيث الترتيب المركز السابع في قائمة الدول المصدرة لها ، بعد ان كانت في عام ١٩٧٣ تحتل المركز الخامس . واهم الدول التي تنافسها في هذا المضمار اليابان ، والمملكة المتحدة ، والولايات المتحدة الامريكية ، والمانيا الغربية ، وايطاليا ، وايران . وفي عام ١٩٧٣ اسهمت فرنسا بنسبة ٤٪ من جملة قيمة مستوردات دولة الامارات من مختلف البلدان . اما في عام ١٩٧٤ فقد اسهمت بنسبة ٣ر٣٥٪ (٤٧) .

وطبقا لبيانات عام ١٩٧٣ استوردت دولة الامارات العربية المتحدة من فرنسا بما قيمته ١٣٤ مليون درهم مقابل ٧ر١٨٥ مليون درهم في عام ١٩٧٤ . واهم السلع المستوردة هي : ــ بضائع ومنسوجات بما قيمته ٤ مليون درهم ، ومكائن وآليات بنحو ٣٧ مليون درهم ، وكهربائيات بنحو ٣ مليون درهم ، ومواد غذائية بنحو ٢٢ مليون درهم ، ومشروبات كحولية بنحو ٣ مليون درهم ، ومعدات وادوات منزلية بنحو ثلاثة ملايين درهم ، ومواد بناء بنحو ستة ملايين درهم، وعطور وادوات تجميل بنحو خمسة ملايين درهم ــ وكيماويات وادوية بمليون درهم ومعدات حربية واسلحة بمليوني درهم ، ومعدات حقول النفط بنحو ٤٣ مليون درهم (٤٨) .

واكثر الامارات في دولة الامارات العربية المتحدة تعاونا مع فرنسا هي دبي وابو ظبي ، فالاولى تستوردمن فرنسا سلعا متعددة الاصناف ، من ادوات منزلية الى مواد غذائية والبسة واقمشة وكهربائيات وكيماويات والآلات ومشروبات وادوات تجميل ، حيث تجد هذه سوقا رابحا لها في دبي والتي تعتبر المركز التجاري لدولة الامارات بحكم موقعها الجغرافي ، وشهرة اهلها في الاعمال التجارية ، والتهريب . وتستورد دبي نحو ٣٪ من جملة قيمة مستوردااتها من فرنسا في مقابل ٥ر٢٢٪ لليابان التي تعتبر اليوم اهم دولة مصدرة لها ، ثم الولايات المتحدة الاميركية ١٤٪ ، والمملكة المتحدة نحو ١٢٪ .

اما في امارة ابو ظبي فتستورد من فرنسا مختلف السلع الوارد ذكرها . وتاتي فرنسا من حيث ترتيب الدول المصدرة لها الخامسة وتسهم بنحو ٦ر٢٨٪ من جملة قيمة مستوردات ابو ظبي من انحاء العالم .

ولكن فرنسا في الآونة الاخيرة عملت على تقوية مركزها في ابو ظبي ، والامثلة على ذلك كثيرة منها انه اعلن في يناير عام ١٩٧٤ عن اتفاقية قيد التوقيع بين كل من فرنسا وابو ظبي تهدف الى انشاء مصفاة تعمل بطريقة التكسير بكلفة مقدارها ١٢٠ مليون دولار والطاقة الانتاجية قدرها ٢٥٠ الف طن . (٥٠) وتستعمل الغاز المصاحب اي المرتبط بالنفط ، وذلك من اجل انتاج الايثلين ، وتشحن الكيماويات القاعدية بناقلات ذات حمولة تتراوح ما بين ٣٠ و ٤٠ الف طن الى شمال فرنسا لتستكمل المعالجة هناك . هذا وستساهم فرنسا بحصة مقدارها ٢٠٪ من هذه المصفاة ، بينما تبلغ حصة دولة الامارات العربية المتحدة ٢٥٪ . اما الشركات الفرنسية التي دخلت في هذا المشروع فهي « ج.د. ف. شيمي ، و « سودتيك جاسيون » والبنك الفرنسي للتجارة الخارجية .

وتعتبر « سودتيك » ايضا عنصرا رئيسا في تجمع او اتحاد فرنسي له مصالح في مشروع المصفاة في العراق ، مع وحدات صناعية مرتبة اساسا في P.V.C.(٥١)

وقد شهد عام ١٩٧٤ عجزا في الميزان التجاري الفرنسي مع المملكة العربية السعودية بمقدار ١٣٩٣١ مليون فرنك فرنسي او ما يساوي نحو ١٤٠٠ مليون جنيه استرليني ، وتعتبر السعودية في الوقت الحاضر اكبر دولة تستورد منها فرنسا ما تحتاجه من النفط ، اذ استوردت فرنسا منها ٤٢ مليون طن متري اي نحو ثلث احتياجاتها من النفط في عام ١٩٧٤ . ولكن واردات المملكة العربية السعودية من فرنسا في ذلك العام لم تزد عن ٥ر٣٪ من مجموع الواردات السعودية من مختلف انحاء العالم . وتسعى فرنسا الى مزيد من التعاون التجاري والاقتصادي مع السعودية للحد من العجز في ميزانها التجاري معها . ولذلك تبدي بالغ اهتمامها بالمشاركة في خطة التنمية الخمسية السعودية والتي تشتمل على معدات وآلات منها ما يتعلق بمعامل تقطير المياه ، ومعامل بتروكيماويات ومشاريع زراعية وصناعية وهذه تتكلف جميعها نحو ١٤٥ الف مليون دولار امريكي . ومنذ الزيارة التي قام بها في يونيو ١٩٧٥ وزير الصناعة الفرنسي « ميشيل دورنانو » للسعودية ، وكثير من المشاريع تحت الدراسة والبحث ، وكلها مشاريع لتشارك فيها فرنسا والسعودية ، منها انشاء سكة حديدية ومعمل لتقطير المياه ومصانع للاسمنت ، وشبكة للاتصالات السلكية واللاسلكية البعيدة المدى . (٥٢)

وفيما يتعلق بالكويت فقد احتلت فرنسا في سنة ١٩٧١ المرتبة الخامسة في قائمة الدول المصدرة الى الكويت بعد كل من الولايات المتحدة الامريكية واليابان

والمملكة المتحدة والمانيا الغربية . وقد بلغ مقدار استيراد الكويت من فرنسا اربعة عشر مليون دينار في ذلك العام .

ولكن اخذت واردات الكويت من فرنسا في التناقص ، ففي عام ١٩٧٢ بلغت قيمة المستوردات نحو احد عشر مليون دينار ، وتراجعت فرنسا الى المرتبة السابقة في قائمة الدول المصدرة الى الكويت ، وفي عام ١٩٧٣ بلغ مجموع مستوردات الكويت من فرنسا نحو ٨ر٢ مليون دينار ، واصبحت فرنسا تحتل المركز التاسع في قائمة الدول المصدرة الى الكويت ، وبذلك انخفضت صادرات فرنسا الى الكويت بنسبة ٢٠٪ عن السنة التي قبلها .

اما اهم السلع التي تستوردها الكويت من فرنسا فهي السيارات فقد استوردت منها في عام ١٩٧٣ نحو ١١٤٧ سيارة بلغ مجموع قيمتها ٩٥٧٠٤٦ دينارا ، وبذلك تحتل فرنسا المركز الرابع في تصدير السيارات الى الكويت بعد كل من الولايات المتحدة الامريكية واليابان والمانيا الغربية او نحو ٥ر٤٪ من مجموع قيمة مستوردات الكويت من السيارات من مختلف انحاء العالم .

ومن السلع الاخرى التي تستوردها الكويت من فرنسا السكر ، والعطور والملابس وادوات الزينة والتجميل .

الخلاصة

من الاستعراض السابق نجد ان لفرنسا علاقات قديمة بمنطقة الخليج العربي تعود الى بداية القرن السابع عشر ، حيث كانت فرنسا من القوى الاوروبية الكبرى التي تتصارع على هذه المنطقة ، وهذه القوى هي هولندا وبريطانيا ومن قبل كانت البرتغال .

وكانت علاقات فرنسا الاقتصادية بالخليج دون مستوى علاقات القوى الاخرى ، ففيما عدا نشاط تجاري ضئيل كان لها في كل من العراق وفارس لم تكن لفرنسا تجارة تذكر في باقي اقطار الخليج ، ولذلك كان تركيز فرنسا آنذاك في ان يكون لها نفوذ سياسي لا يقل عن النفوذ الذي تتمتع به بريطانيا . ومع ان الجهود الفرنسية المكثفة لم تنجح في تحقيق هذا الهدف ، الا انها استطاعت ان تضايق بريطانيا وتزعجها في المنطقة مما كاد يشعل نار الحرب بين هاتين القوتين الطامعتين .

وبظهور النفط في منطقة الخليج حاولت فرنسا ان تحصل على بعض المصالح ، ولكنها لم تستطع ان تنال ما حصلت عليه بريطانيا كان لها نصيب الاسد في هذا المجال ذلك لان المنطقة كانت بكاملها تقريبا تدور في فلك النفوذ البريطاني ، وهذا النفوذ هو الذي صد فرنسا وغيرها من القوى الاخرى عن

الحصول على مكاسب نفطية في الخليج .

ولكن كان كل ما حصلت عليه فرنسا من مصالح نفطية في بعض جهات الخليج العربي لا يتعدى النسبة التي خصصت لها في شركة نفط العراق (التركية سابقا) وهي ٧٥ر٢٣٪ ، وهذا يتمشى مع اتفاقية الخط الاحمر التي اتخذتها بريطانيا ذريعة لمنع اية شركة اجنبية لا تحمل الجنسية البريطانية من الحصول على امتيازات في منطقة الخليج .

ويبدو ان فرنسا لم تستطع آنذاك اختراق دائرة النفوذ البريطاني في الخليج ، فقنعت بنفوذها في الشمال الافريقي الذي كان معظمه يدور في فلكها فعززت علاقاتها به وربطت اقتصاده باقتصادها .

ولكن لما اخذت اقطار الشمال الافريقي طريقها نحو الحرية والاستقلال ، فقدت فرنسا كثيرا من مصالحها فيه ، فاتجهت للبحث عن مصادر بديلة للطاقة خارج الوطن الجزائري خاصة وان فرنسا بلد يشكو نقصا واضحا في انتاج الطاقة . ولما كان الخليج العربي اكبر اقليم في العالم منتج للنفط ، ويتمتع بأكثر من نصف احتياطي زيت العالم ، وجدت فرنسا ان من الافضل لها توثيق روابطها به ، ومما ساعدها على هذا ان الدول العربية صارت تنمي علاقاتها بها نظرا لمواقفها الايجابية من مشاكل الشرق الاوسط ، وبخاصة بعد أن تسلم الجنرال ديجول رئاسة الجمهورية الفرنسية وعقب استقلال الجزائر .

وتعتمد فرنسا على نفط الخليج اعتمادا كبيرا اذ انها استوردت منه نحو ٥ر٧٠ من مجموع الكمية التي استوردتها من مختلف المصادر في عام ١٩٧٤ . وتعتبر المملكة العربية السعودية اليوم اكبر بلد تستورد منه فرنسا ما تحتاجه من نفط . ولكن على الرغم من هذا الاعتماد الفرنسي الكبير على نفط الخليج الا ان حجم التبادل التجاري باستثناء النفط بينهما ضئيل جدا اذ بلغت نسبة قيمة صادرات فرنسا الى منطقة الخليج نحو ١ر٠٪ من مجموع قيمة صادراتها الى مختلف انحاء العالم . ولو استثنينا النفط لاصبح مجموع قيمة ما استوردته اقطار الخليج العربي من فرنسا نحو ١٨٣٢ مليون فرنك في عام ١٩٧٤ اي نحو ٦ر٪ من قيمة مستوردات فرنسا من نفط الخليج .

ويبدو ان سبب انخفاض قيمة مستوردات منطقة الخليج من فرنسا يعود الى عوامل منها ان هناك دولا سبقت فرنسا في توطيد علاقاتها التجارية مع المنطقة مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية واليابان ، وكلها اقطار تصدر للخليج سيارات وآلات واجهزة ومعدات تحتاج اليها في مراحل تنميتها وتطورها .

اما الانفتاح الفرنسي على الخليج مؤخرا فيحتاج لبعض الوقت حتى يؤتى ثماره .

وربما لن تحرز فرنسا تقدما كبيرا في علاقاتها التجارية مع اقطار الخليج العربي فيما عدا العراق ثم المملكة العربية السعودية نظرا لان هذين القطرين — وبخاصة العراق — اعتمدا اعتمادا كبيرا على فرنسا في خطط التنمية الاقتصادية التي تنفذ في البلدين . اما اقطار الخليج الاخرى فستظل معتمدة على اسواقها التقليدية في استيراد ما تحتاجه من سلع وبضائع . ولكن قد يطرأ تحسن ملموس في العلاقات الاقتصادية لصالح فرنسا بحيث ينشط الاستيراد منها الى حد ما ، وبخاصة في الآلات التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية في الخليج . وقد يصاحب هذا زيادة في الاعتماد على الخبرة الفرنسية التي تحتاج اليها اقطار الخليج في شتى حياته الاقتصادية وبخاصة الصناعية .

الهوامش والمراجع

١ — سيد نوفل . **الاوضاع السياسية لامارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة .** الكتاب الثاني . **امارات ساحل عمان** . ١٩٦٧ ، ص ٥٢ .

٢ — ج . ج . لوريمر . **دليل الخليج** . القسم التاريخي ، جـ — ١ ، ١٩٦٧ ، ص ١١٢ . (مترجـــم)

٣ — المرجع السابق . ص ٢٣٧ .

٤ — المرجع السابق . ص ١١٣ .

٥ — جمال زكريا قاسم . **دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٨٤٠ — ١٩١٤** . الكويت ، ط ٢ ، دار البحوث العلمية ، ١٩٧٤ ، ص ٣٥٣ .

٦ — المصدر السابق . ص ٣٥٣ .

٧ — المصدر السابق . ص ٣٦٣ .

٨ — المصدر السابق . ٣٦٨ .

٩ — مانع سعيد العتيبة . **اقتصاديات ابو ظبي قديما وحديثا** . ابو ظبي ، ١٩٧١ ، ص ١٣٨ .

١٠ — المرجـع السابق . ص ١٤٣ .

١١— Fenelon, K. G. **THE UNITED ARAB EMIRATES.** London : Longman, 1973. p. 34.

١٢ — **البترول والغاز العربي** . العدد الثاني ، السنة الثالثة ، نوفمبر ١٩٦٧ ، ص ٣

١٣— Overseas Business Reports. U. S. Department of Commerce publication, OBR-025. August, 1971 p. 6

١٤ — محمد علي الفرا . **التنمية الاقتصادية في دولة الكويت** . الكويت ، مطبوعات جامعة الكويت ، رقم ٢٧ ، ١٩٧٤ ، صفحة ٧٣ (الذيل) .

١٥ــ محمد متولي . **حوض الخليج** . الجزء الثاني، **الاوضاع السياسية والاقتصادية** مكتبة الانجلو المصرية القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ١٩١ .

١٦ــ محمد علي عمر الفرا . « الطاقة : مصادرها العالمية ومكانه النفط العربي بينها » . **غرفة تجارة وصناعة الكويت** . ١٩٧٤ ، ص ١٩٢ .

١٧ــ المرجع السابق . ص ١٩٠ .

١٨ــ Petroleum Economist. March, 1974. pp 87–89.

١٩ــ MEED. Vol. 19, No. 25. July 25, 1975. p. 22.

٢٠ــ Petroleum Economist. Op. Cit.

٢١ــ **مجلة غرفة تجارة وصناعة الكويت** . العدد ١٤٩ ، يوليو ١٩٧٥ ، ص ٣١ .

٢٢ــ MEED. Op. Cit.

٢٣ــ **الاقتصاد والتجارة** . نشرة نصف شهرية . وزارة الاقتصاد والتجارة . ابو ظبي ، العدد الرابع والعشرون ، مايو ١٩٧٤ ، صفحة ٣ .

٢٤ــ **الاقتصاد والتجارة** . العدد السابع والعشرون ، اغسطس ١٩٧٤ .

٢٥ــ The Arab Economist. Vol. VII, May 1975. pp. 19–20

٢٦ــ MEED. Op. Cit p. 34.

٢٧ــ IBID.

٢٨ــ محمد علي الفرا . **الطاقة : مصادرها العالمية ومكانه النفط العربي بينها** . ص١٩٠ ــ ١٩٢.

٢٩ــ Petroleum Economist. March, 1974. p. 88.

٣٠ــ Petroleum Economist. April, 1975. p. 127.

٣١ــ Petroleum Economist. March, 1974. p. 88

٣٢ ــ محمد علي عمر الفرا . **الطاقة : مصادرها العالمية ومكانة النفط العربي بينها** . ص ١٩٢ .

٣٣ــ Petroleum Economist. March, 1974. pp. 87–89.

٣٤ــ IBID.

٣٥ــ Petroleum Economist. Ibid.

٣٦ ــ ٣٧ MEED. Ibid.p. 31.

٣٨ــ MEED. Ibid. p. 30.

٣٩ــ MEED. op cit p. 8.

٤٠ــ محمد علي عمر الفرا . **الطاقة : مصادرها العالمية ومكانة النفط العربي بينها** . ص ٢٧٢ . جدول رقم ٥٢ .

٤١ ــ MEED. op. cit p. 31

٤٢ــ **المصدر السابق**

٤٣ ــ دولة البحرين . وزارة المالية والاقتصاد الوطني . **المجموعة الاحصائية السنوية** . ١٩٧٤ .
٤٤ ــ **الاقتصاد والتجارة** . العدد الخامس عشر ، اغسطس ١٩٧٣ ، ص ٩ ــ ١١ .
٤٥ــ Srate of Bahrain. 'Ministry of Finance and National Economy.' FOREIGG TRADE. Table 5.
٤٦ــ المرجع السابق .
٤٧ ــ **الاقتصاد والتجارة** . العدد الثالث والثلاثون ، مارس ١٩٧٥ ، ص ٢٤ــ٢٦ .
٣٨ــ **الاقتصاد والتجارة** . العدد التاسع والعشرون ، اكتوبر ١٩٧٤ ، ص ١٠ .
٤٩ ــ **الاقتصاد والتجارة** . العدد الثالث والثلاثون ، مارس ١٩٧٥ ، ص ٢٠ .
٥٠ــ Petroleum Economist. January. 1974. p. 12.
٥١ــ المرجع السابق .
٥٢ــ MEED. op. cit. p. 22.

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

توزع في اكثر من ٣٠ بلدا عربيا واجنبيا

مرجع لا غنى عنه للدارسين والباحثين والمهتمين بمنطقة الخليج والجزيرة العربية لما تشتمل عليه من : ــ

دراسات موضوعية تتناول شئون المنطقة المختلفة .

وثائق وتقارير ويوميات شامله ومراجعات هامه .

بيليوجرافيا ترصد اوسع دائرة من الكتب والمقالات والدوريات المتعلقة بالمنطقة .

يصدر العدد القادم فى مطلع تشرين أول (أكتوبر) ١٩٧٦